الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٢٠**

الاثنين، ١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ألبرت دل روساريو، وزير خارجية الفلبين.

السيد دل روساريو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ رئيس الجمعية على انتخابه وأن أعرب له عن دعم بلدي الثابت خلال فترة ولايته.

كل عام نجدد التزامنا بأممنا المتحدة وبالميثاق الذي يجسد، بأوضح العبارات، آمالنا وتطلعاتنا لبناء عالم تقدمي وسلمي وآمن. وبقيت منظمتنا وميثاقنا وازدهرا خلال أوقات مظلمة وشدائد كبيرة. ولا يزال نص الميثاق وروحه نابضين بالحياة والحيوية في عالم متغير باستمرار. ولا تزال أعمالنا هامة، حتى في مواجهة الشكوك إزاء صلاحية المؤسسات المتعددة الأطراف.

وأمكن كل ذلك لأن التزامنا بسيادة القانون ما فتئ في صميم عزمنا على بناء السلام. ويمكننا الاستمرار في ايلاء الثقة بالقانون من معاملة الآخرين بصورة عادلة وبروح المساواة في السيادة. وهو يوفر القوانين التي تمكننا من التواصل فيما بيننا والعمل معا. وهو يقلص التعسف والنهج الانفرادي. ولا يتيح لنا التمسك بسيادة القانون وسائل تسوية الخلافات فحسب بل أيضا القاعدة التي نبني عليها تفاهمنا بصورة أفضل.

ولم تنشأ مناصرتنا لسيادة القانون من تجربتنا وتبصرنا باعتبارنا عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة ومشاركا فعالا في الشؤون الدولية فحسب، ولكنها أيضا ضاربة الجذور في تجربتنا بوصفنا دولة. ونلنا حريتنا بشق الأنفس. ولم نحقق ديمقراطيتنا إلا بعد عقود من الديكتاتورية. وتلطخ حكمنا بالفساد والوصاية في الأعوام السابقة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

لقد وضع رئيسنا، بنينو س. أكينو الثالث، سيادة القانون في صلب حكمه. ونتيجة لذلك، جرى تحييد ثقافة الإفلات من العقاب، ويأخذ اقتصادنا منحى تصاعديا وحقوق شعبنا وحرياته مضمونة.

وضمن أخطر التهديدات التي تواجهنا اليوم الشهادة المميتة على قدرة الإنسان على تدمير أخيه الإنسان. ويجب أن يطبق النطاق الكامل للقانون لمنع انتشار الأسلحة النووية، ولتعزيز نزع السلاح النووي ووقف تدفق الأسلحة غير المشروعة. وتعتز الفلبين بأنها تولت رئاسة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. وأدى الاعتماد التاريخي لنقاط العمل الـ ٦٤ إلى تعزيز النظام القانوني للمعاهدة.

كما نؤيد معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا التي أنشأتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومن الضروري إنشاء مثل تلك المعاهدة في الشرق الأوسط المضطرب، على نحو ما توخاه المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتشيد الفلبين بدول المنطقة، وهي الدول الوديعة للقرار ٧٨/٥٠ المتخذ في عام ١٩٩٥، وبالأمين العام بان كي – مون وبحكومة فنلندا على تمهيد الطريق لانعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ الذي سيتابع تحقيق أكثر الأهداف إلحاحا.

وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى الركائز البالغة الأهمية الأخرى لنزع السلاح العالمي ومنع الانتشار. وتشيد الفلبين بإندونيسيا لكونها الدولة الأخيرة من دول المرفق ٢ التي صدقت على المعاهدة، وتؤكد مجددا دعوتها الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى الانضمام إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وعلى الدول الأخرى غير المدرجة في المرفق ٢ ولكنها ليست أطرافا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تحذو حذوها لضمان عالمية المعاهدة.

كما يجب أن نسعى بهمة لاحترام قانون السلام والقانون الإنساني في النزاعات الإقليمية العديدة التي تؤثر على حياة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم وسلامتهم ورفاههم. وتحقيقا لتلك الغاية، يشكل حفظ السلام أداة بالغة الأهمية عن طريقها تنفذ الولاية التي أسندها الميثاق. وتضطلع الفلبين، بالرغم من مواردها المحدودة، بدورها في تلك المهمة الهامة. ونحن حاليا أحد المساهمين الرئيسيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونناشد الآخرين أيضا بذل كل ما في وسعهم. ونؤيد الجهود الابتكارية لمساعدة المجتمعات التي تعاني من النزاعات، بما في ذلك الاقتراحات بشأن إمكانية إيفاد حفظ السلام غير المسلح الذي من شأنه أن يوسع العنصر المدني في مساعينا.

كما تقر الفلبين بالدور الهام الذي تضطلع به النساء في تعزيز السلام وهي تواصل نشر المزيد من النساء حفظة السلام في بعثات حفظ السلام. ونرمي إلى الوصول إلى هدف بلوغ انتشار النساء وتجاوزه نسبة ١٠ في المائة في وحدات القوات التي يساهم بها بلدنا و ٢٠ في عمليات نشر الشرطة.

ومع وجود عشر سكان بلدنا في أراض أجنبية، فإن هناك بعدا حقيقيا للغاية وإنسانيا لسعينا لتعزيز سيادة القانون. ولزيادة حفز الحوار والتعاون الدوليين، ظلت الفلبين ضمن المناصرين الرئيسيين لوضع قواعد للقانون الدولي ليس لحماية الفلبينيين في الخارج وحدهم بل لحماية جميع المهاجرين. ويشكل الاتجار بالبشر جريمة من الجسامة بحيث لا يمكن أن تتصدى لها دولة بمفردها أو أي مجموعة من الدول. وعلى المجتمع الدولي قاطبة أن يتكاتف في مكافحة تلك الآفة. ولذلك السبب، أصبحت الفلبين عضوا مؤسسا في مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، ونحن المقدم الرئيسي للقرار الذي تصدره الجمعية العامة مرة كل سنتين بشأن الاتجار بالنساء والفتيات.

وسعيا لتحقيق ذلك الهدف، نناشد جميع الدول تنفيذ خطة العمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمصادقة على صكوك حقوق الإنسان وإنفاذ هذه الصكوك مثل برتوكول باليرمو والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ويعمل العديد من الفلبينيين في الخارج في السفن التجارية. ويشكل الفلبينيون الجزء الأكبر من البحارة. ووقع العديد منهم ضحايا للقراصنة. ولا تزال القرصنة البحرية خطرا على العالم بأسره. وتنقل نسبة ٨٠ في المائة كاملة من التجارة العالمية عن طريق البحر – ستة بلايين طن من البضائع تقريبا، تنقلها ٠٠٠ ٩٣ سفينة تجارية، ويعمل عليها ٢٥,١ مليون من البحارة.

ولا يمكن المبالغة في تقدير الكلفات التي تتحملها الأعمال التجارية والكلفات البشرية. ونحن نؤيد بذل جهود ثنائية ومتعددة الأطراف وإقليمية ودولية للتصدي لآثار القرصنة، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتحسين رفاه البحارة المتضررين.

ويعلي الدستور الفلبيني من شأن كرامة جميع البشر ويضمن الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان. وتهدف خطة عملنا الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ إلى تعميم معايير حقوق الإنسان في جميع أجزاء الحكومة الوطنية والحياة الوطنية. وتحترم الخطة احتراما كاملا التزاماتنا بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية الثماني.

وتعمل الفلبين، باعتبارها عضوا مؤسسا وحاليا في مجلس حقوق الإنسان، مع الأعضاء الآخرين في المجلس على حماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة مثل المهاجرين والنساء والشباب والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وأسهمت الفلبين إسهاما فعالا في المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع والتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وتغير المناخ.

وكانت الفلبين إحدى الدول الأولى التي قبلت الخضوع لعملية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وفي الشهر الماضي، اعتمد المجلس بتوافق الآراء تقريرنا الثاني المقدم في إطار تلك الآلية للاستعراض.

إن الرؤية السامية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللعديد من الإعلانات الجوهرية الأخرى أبعد ما تكون عن التحقيق بالنسبة للفقراء والمحرومين والمضطهدين والمهمشين. وتركت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة تلك القطاعات الضعيفة من مجتمعاتنا معرضة لخطر أكبر. ولذلك فإن حكومة الفلبين تؤيد بشدة التدابير الرامية إلى تمكين تلك الفئات المحرومة والمعرضة للخطر وتناصر بقوة السياسات التي تهدف إلى زيادة مشاركة هذه الفئات وإدماجها في المجتمع.

ولذلك السبب، من الأهمية بمكان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتخطيط لفترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، بعد عام ٢٠١٥. ووفقا لذلك، بادرت الفلبين، بالترافق مع تنزانيا، بتقديم القرار ١٢٤/٦٦، المعنون ”اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة“. ويسعى الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ إلى تعزيز مشاركة ذوي الإعاقة، وهي قضية ينبغي أن نحتشد جميعا وراءها.

ونحن نتخذ تدابير للنهوض بدور النساء ومركزهن ونقوم بتعزيز حمايتهن من خلال اللجنة الفلبينية المعنية بالنساء، التي يعود تأسيسها إلى ما قبل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن خلال التشريعات الرئيسية المتعلقة بالميثاق الأعظم للمرأة ومن خلال الخطة الفلبينية للتنمية المستجيبة لاحتياجات الجنسين للفترة ١٩٩٥-٢٠٢٥.

ولا تزال الهجرة بعدا مغمورا من أبعاد العولمة ولا يحظى بالتقدير الكافي. بيد أن الواقع أن مئات الملايين يعيشون ويعملون خارج أراضيهم المحلية ويقدمون منافع للدول المستضيفة ولبلدان منشأهم على السواء. ويمكننا المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، الذي تولت رئاسته الفلبين في عام ٢٠٠٨، من تبادل خبراتنا العملية في إدارة الهجرة وفي حماية حقوق المهاجرين ورفاههم. ونحن نتطلع إلى نجاح نتائج مؤتمر قمة المنتدى الذي سيعقد في بورت لويس، بموريشيوس، في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي وقت سابق هذا العام، كان من دواعي سرور الفلبين أنها صدقت على صكين دوليين رئيسيين يؤثران على المهاجرين في كل مكان، وهما تحديدا، اتفاقية العمل البحري والاتفاقية المتعلقة بتوفير العمل اللائق للعاملين في الخدمة المترلية. ويؤدي تصديقنا على هاتين الاتفاقيتين إلى بدء نفاذهما في العام المقبل.

وكدليل آخر على التزامنا بحماية حقوق المهاجرين، ستستضيف الفلبين اجتماعا إقليميا للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، تحت العنوان ”العاملون في مجال الرعاية المنزلية المهاجرون على الصعيد الدولي عند نقطة التقاء الهجرة والتنمية“، يعقد في مانيلا في وقت لاحق هذا الشهر، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة.

إن سيادة القانون إحدى أدوات تحقيق العدالة والتنمية. بيد أن استمرار التحديات الاقتصادية العالمية وعدم الاستقرار المالي تزيد أهمية تركيزنا على ضمان أن تعطي سيادة القانون لكل ذي حق حقه. ويمثل الفقر والجوع وسوء حالة الصحة والتعليم وتدهور البيئة تهديدات للجميع وهي لا تتطلب أقل من استجابتنا المنسقة والجماعية.

وفي جميع جهود التنمية، علينا أن نحترم مبادئ وقواعد الاستدامة البالغة الأهمية لاستمرار الحالة الصحية للأرض ولشعوبنا. وبناء على ذلك، ستقوم الفلبين بزيادة إدماج أفكار أساسية من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في استعراض خطتها الإنمائية المتوسطة الأجل، حتى في حين نسعى لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، مثل الفلبين، لا يزال الأمن الغذائي مسألة بالغة الأهمية. وأظهرت الأحداث الأخيرة أن في وسع القدرات على تأمين مصادر محلية للغذاء المعقول التكلفة أن تؤثر على ملايين البشر، بل وفي بعض الأحيان على مجرد بقائهم. ونعرب عن تقديرنا للجمعية العامة على اتخاذ القرار ٦٦/٢٢٢، الذي يعلن عام ٢٠١٤ السنة الدولية للزراعة الأسرية.

وبوصفنا بلدا معرضا بصورة خاصة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الكوارث التي يسببها تغير المناخ، فإننا نقدر الأعمال التي تنجز في تعزيز إدارة الحد من خطر الكوارث الطبيعية. والتعاون العالمي والإقليمي من خلال الشراكات أفضل سبيل لتعزيز النظام الدولي للاستجابة في الحالات الإنسانية وحالات الطوارئ.

وتبتلي الكوارث الطبيعية البشرية. ومن الصعب احتواء قوى الطبيعة. وينبغي ألا يكون الحال كذلك في سعي البشرية لإحلال السلام. وفي حين من المستحيل منع وقوع الكوارث الطبيعية، فإن الشيء نفسه لا ينطبق على الحرب والتراع.

وأنشئت الأمم المتحدة لحماية الضعفاء من الأقوياء، ولترتيب لتحقيق المساواة لجميع الدول ذات السيادة ولتجسيد سيادة القانون باعتبارها المبدأ الذي يحكم تنظيم التراعات الدولية. ولذلك فإن الفلبين ثابتة في تعزيز التسوية السلمية للتراعات بالوسائل السلمية من خلال اتخاذ نهج قائم على القواعد. ونقف بقوة وراء جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والوساطة.

وفي عام ١٩٨٢، اعتمدنا إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين للإعلان. ولا تزال المبادئ والعمليات الواردة في الإعلان واجبة التطبيق حتى اليوم وهي تذكير صارخ بأنه ما زال يتعين علينا أن نتغلب على الحواجز التي تقسم البلدان والشعوب في جميع أرجاء الكوكب. ولذلك السبب، نشاطر رأي رئيس الجمعية القائل إن ”تشجيع وتعزيز سيادة القانون في صون السلام والأمن الدوليين“ أمر أساسي في تحقيق السلام والتقدم والازدهار لجميع الشعوب في المستقبل.

وفضلا عن ذلك، ومن منظور سيادة القانون، وبالنظر للنزاعات البحرية التي اشتدت في المنطقة الآسيوية، لم تكن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أكثر صلاحية في أي وقت مضى مما هي عليه اليوم. وعلى جميع الدول احترام التزاماتها بتسوية نزاعاتها البحرية بالوسائل السلمية بموجب الاتفاقية وبدون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. وفي وسع اتخاذ نهج قائم على القواعد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أن يؤدي إلى التسوية السلمية للنزاعات البحرية الآسيوية.

واليوم، يواجه بلدي أخطر تحدياته – وهو تحد لأمن مجاله البحري ولسلامة أراضيه الوطنية، وكذلك لحمايته الفعالة لبيئته البحرية. ولمواجهة هذا التحدي والتوصل إلى حل دائم، يجب أن نعتمد على سيادة القانون وليس قوة السلاح. ويجب علينا الاعتماد على مجموعة القواعد التي تنص على ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية. ويجب أن نعتمد على المعايير والقواعد المكرسة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولذلك، نعتمد على أصدقائنا وحلفائنا وجميع الذين يؤمنون بالإدارة السلمية والعادلة للبحار والمحيطات لدعم سيادة القانون والاتفاقية. وسنسعى إلى اعتماد الجمعية العامة لنهج استباقي بقدر أكبر.

كثيرا ما نسمع الاقتباس القائل: ”نحن بلد قوانين لا بلد رجال“. وأنا سأعدله إلى: ”نحن مجتمع دول لا مجتمع قوى مهيمنة“. فلنجعل هذه حقيقة واقعة. ولنحترم جميعا، دون استثناء، الإطار القانوني الدولي لاستخدام المؤسسات ولنتقيد بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات. لأننا بقيامنا بذلك، نرسي قواعد عالمية ستخدم دولنا وهي في وضع جيد اليوم وفي المستقبل، وسنحافظ على المؤسسة الكبيرة الواحدة التي كلفناها بتعزيز السلام والازدهار في عالمنا، أممنا المتحدة. وإذا حققنا ذلك، بدلا من اضطرارنا للتسليم بأن القوة هي الحق، فإننا سنبرهن عوضا عن ذلك على أن الحق هو القوة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ويلفريد إلرينغتون، وزير العدل، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بليز.

السيد إلرينغتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أيما شرف أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن حكومة وشعب بليز. وأود أن أهنئ السيد فوك يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأنا على ثقة بأنه سيوجه مداولات الجمعية بصراحة ومهارة.

وأغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزام بليز المطلق بالمبادئ والأهداف والمثل العليا للأمم المتحدة، ونتعهد بتقديم دعمنا غير المشروط لنجاح مساعيها. واستنادا إلى أداء الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٦٧ الماضية، نقول بثقة إننا نرى أنه بينما لا يوجد شك في افتقارها إلى الكمال، مثلما أن ديمقراطيتنا ناقصة، فإن أممنا المتحدة هي، على الرغم من ذلك شأنها في ذلك شأن الديمقراطية – أفضل مؤسسة أنشأتها البشرية، مخصصة حصرا لإيجاد عالم أكثر أمانا وعدلا وازدهارا.

وبينما يمضي القرن الحادي والعشرون لا محالة، كاشفا عن هشاشة وضعف كوكبنا أمام القوى العالمية الخطيرة، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، والتي تهدد وجود جميع الكائنات الحية على كوكبنا، فإن ذلك يلقي الضوء بما لا يدع مجالا للشك على عبقرية الآباء المؤسسين الذين أنشأوا الأمم المتحدة وبصيرتهم النافذة. وربما يكون هناك جدال حول ما إذا كانت حتمية أن تعمل البشرية معا في انسجام لضمان بقاء كوكبنا في حد ذاته كانت تحظى بتقدير جميع الدول في عام ١٩٤٥. وربما يكون هناك شك في ما إذا كانت الضرورة المطلقة لوجود مؤسسة عالمية مكرسة لحماية البشرية من ميل الإنسان إلى التسبب في الدمار وكذلك من عناصر وقوى الطبيعة المدمرة كانت تحظى بتقدير عالمي في عام ١٩٤٥. غير أن الحاجة إلى الأمم المتحدة ليست واضحة للجميع فحسب اليوم، ولكن هناك أيضا نداءات مدوية لها لبذل المزيد من الجهد ولأن تكون أكثر شمولا وتمثيلا وديمقراطية، وهي نداءات تضم بليز صوتها إليها.

يرجع حصول بلدي على استقلاله إلى حد كبير إلى قرار للأمم المتحدة يدعو المملكة المتحدة إلى منحنا الاستقلال قبل نهاية عام ١٩٨١، ليضع بذلك حدا لأكثر من ١٠٠ عام من الإدارة الاستعمارية. ولكن بينما حصلنا على استقلالنا السياسي في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، ما زالت سيادتنا على وطننا مهددة بفعل مطالبة إقليمية ترجع إلى فترة ما بعد الأربعينيات من القرن الماضي من جانب جارتنا غواتيمالا.

ولذلك، نجد موضوع المناقشة في هذه الدورة ملائما وحسن التوقيت، ألا وهو، معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية. ويسعدني أن يكون بوسعي أن أبلغ الجمعية اليوم بأن حكومتي غواتيمالا وبليز قد وافقتا على توصية من الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية للسماح لمحكمة العدل الدولية بالفصل في مطالبة غواتيمالا إذا ما كانت تلك هي إرادة مواطني بلدينا على النحو المعبر عنه في استفتاءين متزامنين سيجريان في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

وحل النزاع على الأرض بين بليز وغواتيمالا لن يوطد سيادة بليز وسلامتها الإقليمية فحسب، ولكنه سيدعم أيضا السلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية وسيؤدي إلى تعزيز وتعميق عملية تكاملنا الإقليمي.

وشعب بليز شعب محب للسلام. فنحن نمقت الصراع. ونؤمن بسيادة القانون. ولدينا ثقة بالأمم المتحدة.

ولأن ما يقرب من نصف سكاننا دون سن ٢٥ وما يقرب من ٣٧ في المائة تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، فإن مستقبل ومصير دولتنا يرتبطان ارتباطا وثيقا برفاه أبنائنا. ومن أجل تمكينهم من تحقيق كامل إمكاناتهم، لا بد من تغذيتهم تغذية سليمة وتزويدهم بوجبات مغذية ومتوازنة. ويجب توفير مساكن آمنة ومريحة لهم ويجب تعليمهم وتدريبهم بشكل صحيح، ابتداء من مرحلة المهد. ويجب تدريب أبنائنا وتعليمهم وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا. ويجب تدريبهم على التفكير بشكل خلاق، ليكونوا قادرين على المنافسة بشراسة وليكونوا جادين وليكونوا حكماء في إدارة مواردنا. وحكومتنا مقتنعة بأن هذا النوع من التدريب والتطوير هو السبيل الوحيد ليكون مواطنونا قادرين على المنافسة بنجاح في السوق العالمية وتوليد الثروة المطلوبة لتحويل مجتمعنا إلى دولة متقدمة النمو حقا. وإذا خذلنا أطفالنا اليوم، فإننا نهيئ أنفسنا للفشل في مستقبلنا المشترك.

وبغية تحقيق أهداف التنمية، شرعت حكومتنا في بعض السياسات الطموحة والشاملة والمناصرة للفقراء. وعلى سبيل المثال، تلتزم حكومتنا بتنفيذ برنامج لضمان ألا تضطر الأسر ذات الدخل المنخفض في بليز لمواجهة الخيار الصعب بين إرسال أطفالها إلى المدرسة أو شراء الطعام. ويمكن للأسر المستوفية

للشروط في المناطق الريفية أو الحضرية التي تنقصها الخدمات أن تعتمد بالفعل على برنامجنا للتحويلات النقدية المشروطة وعلى برنامجنا المعروف باسم مخزن الغذاء. ونحن نوفر إعانات تعليمية لأسر الأطفال الملتحقين بالمدارس الثانوية. ونواصل التشديد على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتوسع فيه وتحسين فرص الحصول على التعليم البديل. ونحن نستثمر في تحسين نوعية الرعاية الصحية المتوفرة لمواطنينا.

وبليز، بوصفها دولة صغيرة أخذت مكانها بين دول العالم قبل ٣١ عاما فقط، تعاني كل آلام النمو التي تصيب الشباب بطبيعة الحال. وعلاوة على ذلك، فإنه مما يزيد من تفاقم وضعنا حقيقة أن عدد سكاننا يقل عن ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة، ترجع أصولهم إلى جميع أنحاء العالم وبالتالي، فإنهم متعددو الأعراق والأديان واللغات والثقافات. وفي ظل تركيبة سكانية متنوعة كهذه، فإن الحاجة الملحة إلى التماسك الاجتماعي لا يمكن المبالغة فيها. وعندما نضيف إلى هذا المزيج التحديات التي تواجهنا جميعا اليوم، والناشئة عن كوارث طبيعية مثل تغير المناخ وكوارث من صنع الإنسان مثل الانهيار المالي العالمي والنشاط الإجرامي العابر للحدود الوطنية، يتبين للعيان أن الوفاء بالتزامات الحكومات تجاه مواطنيها من خلال المبادرات والوسائل الوطنية وحدها باستخدام الموارد المحلية وحدها أمر يفوق تماما قدرة أية حكومة.

ولهذا السبب، اعتمدت حكومة بليز النظام المتعدد الأطراف وهي تتعاون مع شركاء من جميع أنحاء العالم. ونحن نتشارك معهم في العديد من المجالات، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، في سعينا الدائم إلى تحسين أمن جميع مواطنينا ونمائهم إلى أقصى إمكاناتهم. وفي هذا الصدد، فإن صناديق وبرامج ووكالات تابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية، تعمل بلا كلل مع بلدان مثل بليز لتنفيذ قرارات المجتمع الدولي ودعم الجهود الرامية إلى تلبية تطلعات شعبنا. وبليز تغتنم هذه الفرصة لتوجه الشكر إلى جميع شركائنا في التنمية على المساهمات الهائلة التي يقدمونها يوميا في أمن وتنمية بلدنا وشعبنا.

نعلم أنه يمكن، بل ويجب، القيام بالمزيد لرفع سقف طموحاتنا في العطاء للفقراء والمحتاجين والضعفاء. لذلك، هناك حاجة ملحة إلى أن نتحرك لصياغة خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تعبر عن مصلحتنا المتساوية في مستقبل مشترك وتعالج شواغل الأغنياء والأقوياء وتلبي احتياجات الفقراء والضعفاء.

وبليز لا تزال تدعم تماما جميع المبادرات الإقليمية. وقد سعينا وحصلنا على العضوية في منظمة الدول الأمريكية وفي الجماعة الكاريبية ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونحن نعمل بشكل وثيق في هذه التجمعات دون الإقليمية كافة بشأن القضايا التي تهمنا مثل تغير المناخ والأمن والتنمية الاقتصادية. وفي هذا المقام، نجد لزاما علينا أن نشير إلى أن تأثير تغير المناخ على منطقتنا مباشر وفادح ومدمر، مما اضطرنا لتوحيد جهودنا مع شركائنا في الجماعة الكاريبية ومع التحالف الأوسع للدول الجزرية الصغيرة لتعزيز مصالحنا في عملية التفاوض بشأن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، تفخر بليز بمساهمتها بوصفها دولة مضيفة لمركز تغير المناخ التابع للجماعة الكاريبية، المكلف بتقديم المشورة التقنية والعلمية للاسترشاد بها في صياغة المواقف المتعلقة بالسياسات على الصعيد دون الإقليمي في سياق تنفيذ مشاريع التكيف وتخفيف الآثار في منطقتنا دون الإقليمية

وللتوعية بالآثار الضارة لتغير المناخ في بلداننا. ونشكر موظفي تلك المؤسسة على العمل الممتاز الذي يقومون به.

بخصوص الأعمال الشائنة للاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة عبر الحدود الوطنية، تؤيد بليز الرأي القائل بأن الاستجابة الإقليمية ضرورية لمكافحة هذه الآفات الخبيثة. فبلداننا لا تشكل أسواقا لهذه السلع غير المشروعة. وبلداننا لا تستفيد من الأرباح الهائلة التي تولدها هذه الأعمال الإجرامية، غير أننا نتحمل عبء الاضطرار لتحويل الموارد الشحيحة، التي تمس الحاجة إليها من أجل التنمية، إلى مكافحة أنشطة تجار الموت والخراب هؤلاء. وفي الواقع، فإن بلداننا تئن تحت وطأة المهام القاتمة التي تُلقى على عاتقنا الآن حيث يتعين علينا إصلاح حياة أطفالنا الممزقة والحداد لوفاتهم المبكرة. وهذا هو السبب في التزام بليز بتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإقليمية لأمريكا الوسطى وبالعمل مع شركائنا لضمان أن تحظى الاستراتيجية بمستوى الدعم اللازم لضمان فعاليتها.

توصف منطقتنا، أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، بأنها واحدة من المناطق الأكثر عنفا في العالم، حيث وصلت معدلات جرائم القتل إلى حد الأزمة، وهي تنتج إلى حد كبير عن استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولكن جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقريبا الموجودة في منطقتنا تبدأ بوصفها أسلحة يجري تصنيعها وتداولها بصورة قانونية. وجميع أعضاء الأمم المتحدة مشاركون بدرجة ما في هذه التجارة، التي نعتقد أنها ذات قيمة مشكوك فيها للبشرية. ولذلك، من المؤسف للغاية أنه على الرغم مما بدا أنه توافق ناشئ في الآراء وعلى الرغم من الحاجة الملحة الأساسية على الصعيد العالمي إلى استجابة متعددة الأطراف، فإن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة لا يزال حتى الآن بعيدا عن متناول المجتمع الدولي. ونحن نرى أن ثمة ضرورة ملحة إلى مضاعفة جهودنا لكسر الجمود وإيجاد الحل الوسط اللازم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن صياغة معاهدة لتجارة الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

تُصنف دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جميعا تقريبا – خطأ وظلما، في رأينا – باعتبارها بلدانا متوسطة الدخل. وهذا تصنيف عام يخفي التحديات المتنوعة التي ما زالت بلداننا تواجهها نتيجة الفقر وارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل وأوجه الضعف الاقتصادي والديون. ونتيجة لذلك، تدعو بلداننا جميعا إلى نقلة نوعية بحيث لا يصبح تصنيف البلدان باعتبارها بلدانا متوسطة الدخل موجها للتعاون في مجال التنمية. ونحث جميع شركائنا في التنمية على الاستجابة لهذا النداء ومعالجة هذه الحالة.

وأخيرا، نود أن نردد دعوة الأعضاء الآخرين في هذه المؤسسة الذين ينادون برفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، والذي لا يزال يقيد تنمية هذه الدولة الكاريبية الشقيقة وشعبها.

وبليز تشير أيضا إلى الأصوات الإيجابية التي تدعم تايوان وتضم صوتها إليها. ولذلك، نحث على مشاركة تايوان الكاملة في الأمم المتحدة.

ونطلب أيضا إيلاء اهتمام عاجل لشواغل شعب إسرائيل وفلسطين، الذي لا يزال مُحبطا في توقعاته المشروعة أن يعيش حياة هادئة ومثمرة. ونحن نتضامن مع المواطنين في الشرق الأوسط، ولا سيما مواطني سوريا، في سعيهم إلى الحصول على الحريات الديمقراطية التي نصبو إليها جميعا.

بينما نمضي قدما لمواجهة التحديات الجديدة التي ستظهر خلال الدورة السابعة والستين وبينما نضاعف جهودنا للتصدي للمشاكل التي طال أمدها التي تواجه عالمنا وبينما نجدد إيماننا بالنظام المتعدد الأطراف، فإن دور هذه الجمعية ومنظمتنا الأمم المتحدة سيصبح حاسما ومهما بشكل متزايد.

فهذه هي الهيئة الوحيدة العالمية حقا بطابعها والتي تحظى بالشرعية والسلطة. والعالم بأسره يتطلع إلى الأمم المتحدة لحل المشاكل الكثيرة التي تعاني منها البشرية. وفي هذه الظروف، فإن الأمم المتحدة هي ببساطة أكبر من أن تفشل في أداء واجبها الفريد: حماية رفاه وسلامة البشرية وكوكب الأرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد ماكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): كثيرا ما نستشهد بعبارة ”روح سان فرانسيسكو“. ونحن نفعل ذلك عندما نتكلم عن الجوانب الإيجابية للعلاقات الدولية ونفكر فيها.

وفي الواقع، أعطت الرسالة الصادرة عن مؤتمر سان فرانسيسكو الذي عقد عام ١٩٤٥، للجيل الذي كان قد نجا للتو من أبشع الحروب التي لم يسبق لها مثيل، أملا كبيرا في بناء عالم جديد تماما. وكان القصد أن تحل العدالة محل العنف، وأن يحل التعاون محل الفوضى. وطُلب من الأمم المتحدة التي أُسست في هذه المدينة، أن تصبح عنصرا مهما في نظام جديد.

هل تحققت الآمال المعقودة في سان فرانسيسكو ؟ إلى حد ما، نعم. بعد كل شيء، ليس ثمة اليوم إشارة إلى المواجهة الإيديولوجية الحادة التي ميزت القرن العشرين. كما لا يوجد النزاع المفتوح والمباشر بين القوى الرئيسية الذي ميز بعنفه جميع القرون السابقة. بل أكثر من ذلك، فإن آفات الاستعمار والرق والفصل العنصري، أصبح مآلها النسيان بشكل لا رجعة فيه.

ولكن روح سان فرانسيسكو تعلقت بأمر أهم من مجرد منع أخطاء الماضي المتكررة. أولا وقبل كل شيء، كانت رسالة بشأن مستقبل واعد. للأسف، فإن ذلك بالتحديد هو ما لم يتحقق. لماذا؟ لقد أشار راينهولد نيبور، الفيلسوف الأميركي المتميز الذي كان يكتب في تلك الأوقات المصيرية، إلى أن تأسيس مجتمع عام يتم فقط، عندما يجري استبدال الاعتراف الذي نحتاجه من بعضنا البعض، بالإقرار بأن شكل الحياة الآخر أو ذلك المجتمع المحلي الفريد، يشكلان الحد الذي ينبغي ألا تتجاوزه طموحاتنا.

وتلك وجهة نظر تتسم بالتبصر، تماما كما كانت آنذاك. ولا تراعي بعض البلدان لا حدود سياستها الخارجية، ولا أشكال دول غير دولها. وهذا بالضبط ما يثير العديد من المشاكل الجغرافية – السياسية اليوم. ويجب على الدول التي ترفض اتباع أنماط مفروضة من الخارج وتختار الدفاع عن سيادتها الحقيقية، أن تدفع ثمنا باهظا مقابل ذلك الحق.

فلنأخذ حالة كوبا. حيث وُوجه المثال التاريخي المتمثل في السعي إلى إرساء سبيل جديدة للتنمية وضعها شعبها، منذ أكثر من خمسة عقود، بالرفض والحصار الاقتصادي من جانب أولئك الذي لا يزالون يعتقدون في القرن الحادي والعشرين بأن بوسعهم مواصلة كتابة تاريخ البشرية بنفس الطريقة التي انتهجوها في الماضي. وليس ذلك المثال الوحيد.

إن بيلاروس مقتنعة تماما بأن أية محاولة لجعل أحد ما يقوم بشيء ضد رغبته، محكومة بالفشل. ألم نستخلص دروس الماضي؟ عموما، لا الأسلحة ولا الثروة تشكل أكبر مصدر للقوة في العالم. بل تنبع تلك القوة من روح تقرير المصير. إذا شرعت إحدى الدول في طريقها لتحقيق التنمية السلمية والتدريجية، فلن يكون بوسع أية قوة خارجية حينئذ وقف مسارها. ويمكن كسب معارك ضد دولة من هذا القبيل، ولكن لا يمكن أبدا كسب الحروب ضدها.

إن زمن الإمبريالية، أيا كانت الشعارات النبيلة، التي تستتر وراءها اليوم، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، قد ولى دون رجعة. وعلاوة على ذلك، فنحن مثقلون بتحديات اقتصادية عالمية، أدت كلها تقريبا إلى

اتباع ما يسمى أصولية السوق بلا هوادة، من قبل أنصارها على مدى العقود الأربعة الماضية. وتتمثل نتيجتها الرئيسية في الازدياد المطرد لعدم المساواة على جميع المستويات. إننا نشهد بشكل أساسي المفارقة الكبرى. ومن الواضح أن الحالة تشبه قنبلة موقوته تدق ببطء، لاضطرابات عارمة، محفوفة بعواقب لا يمكن التنبؤ بمداها في المستقبل.

وللأسف، فإن المشاكل الاقتصادية الحالية هيكلية، وبالتالي من غير المرجح إيجاد حل لها بشكل سريع وعلى نحو حاسم. ويؤكد ذلك حقيقة أن الأزمة ما زالت مستمرة في جميع أنحاء العالم، بعد مرور أربع سنوات على بدايتها. ولم تقدم التدابير التي اُعتمدت خلال تلك الفترة الكثير لإصلاح الحالة. مع ذلك، فإن الأكثر إثارة للقلق هو أن البلدان التي لا تمت سياساتها بصلة لأصولية السوق، شهدت أيضا مصاعب كبيرة. ونظرا للترابط العالمي المتزايد لجميع جوانب الحياة الدولية، فليس لديها ببساطة خيار آخر.

ونوجه الانتباه إلى مرض مزمن آخر للحداثة، طبيعته أخلاقية. أصبحت المعايير المزدوجة في مجال السياسة الخارجية لقوى العالم قاعدة متبعة. ونتيجة لذلك، فإن تلك الأطراف الفاعلة الرئيسية في العالم، مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى من أجل تلبية مصالح أصدقائها. أيضا، فإنها تدعو إلى فرض الديمقراطية وحقوق الإنسان بالقوة، على خصومها. كما أن تلك الأطراف، التي كانت تصافحك بالأمس، تسهم بشكل علني في الإطاحة بك اليوم، لأنها لا تراعي إلا مصالحها. وبينما تدقق تلك الأطراف في حالات حقوق الإنسان في بلدان أخرى، فإنها ترفض الاعتراف بتجاوزات واضحة حدثت في بلدانها. وبعبارة أخرى، لقد وصلنا إلى درجة رؤية تنامي سلوك وحشي وعديم الضمير، في السياسة الخارجية جدير بتعاليم مكيافيلي نفسه.

ومن المؤسف تهميش الأمم المتحدة على العموم في ذلك السياق. ومع ذلك، لم يكن ذلك خطأ المنظمة. ولم يجر ببساطة السماح للمنظمة التي ولدت في سان فرانسيسكو بمباشرة أعمالها على النحو الذي توخاه مؤسسوها.

هل هناك طريق للخروج من هذه الحالة الميؤوس منها كما يبدو؟ إننا على يقين بأن ثمة طريقا. فالتحديات الحالية لم تصبح مستعصية على الحل بعد. وسوف نكون قادرين على التغلب عليها. لكن ذلك يتطلب منا إحياء روح سان فرانسيسكو. ويجب علينا أن نعود إلى المبادئ والأسس التي يمكن أن تكون بمثابة لبنات لبناء عالم أفضل اليوم. إن تعددية الأطراف والعدالة والتعاون، مهمة بنفس القدر الذي كانت عليه عام ١٩٤٥.

لذلك، ما الذي يتعين القيام به بشكل عملي؟ ولا تزعم بيلاروس بأن لديها أجوبة شاملة. ونود فقط توجيه الانتباه إلى أربعة مجالات، هي الأكثر أهمية في رأينا وهي : سيادة القانون، والسياسة، والاقتصاد والبيئة. أولا، من أجل إرساء سيادة القانون على الصعيد العالمي، يتعين أن يصبح نظام القانون الدولي فاعلا بالكامل. ويشكل هذا النظام الذي تشكل عبر القرون، الأساس الذي لا يمكن لباقي عناصر الحضارة الحديثة العمل بدونه. و قد تعهدت بلدان العالم ، من خلال توقيعها على ميثاق الأمم المتحدة، بالالتزام بمبادئ القانون الدولي. وبعبارة أخرى، فإنها قد رفضت مواصلة العيش في ظروف تسودها الفوضى وغياب القانون المدمرين.

وجرت صياغة القانون الدولي كحل وسط تاريخي، بين مصالح جميع الدول. ولا يمكن استبداله أو مراجعته إلا بموافقة جميع الدول. وينبغي ألا يكون ثمة مجال للتفاسير التعسفية التي تسعى إلى ربط القانون الدولي بمصالح خاصة. و لنضع في اعتبارنا أن مثل هذا السلوك يؤدي إلى التعدي على مصالح الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى. لذلك لا يمكن أن تبرر

المفاهيم المعاصرة مثل التدخل الإنساني أو المسؤولية عن الحماية التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

ثانيا، من الناحية السياسية، نحن بحاجة إلى إقامة نظام عالمي مستقر يمكن التنبؤ به. الأمر متروك لنا ما إذا كنا سنحقق ذلك النظام. ولا يمكن للنظم العالمية أن تقيم وتدير نفسها، إنها نتاج عمل بشري. إننا نعيش في هذه المرحلة، في نظام يمكن اعتباره نظاما متعدد الأقطاب يتسم بالاختلال. وفي الواقع، نحن مضطرون إلى رؤية عدد من الأطراف الفاعلة العالمية غير القادرة على التعامل بشكل فعال مع المطالب العالمية المتزايدة.

إذا ما فشلنا في إعادة هيكلة الحالة، فسنصل على الأرجح إلى سيناريو أسوأ من ذلك، إلى شيء يشبه عصر الظلام في القرون الوسطى، لكنه يتفاقم جراء تهديدات وتحديات عابرة للحدود الوطنية أكثر خطورة. وهكذا، نعود مرة أخرى إلى المسألة المطروحة دائما: كيف يمكن بناء نظام عالمي فعال في عالم يفتقر إلى حكومة عالمية؟ يمكننا أن نقدم فكرة. وسيستدعي الجواب معالجة المسألة الهيكلية بوسائل نهج عملي. ولنحاول إقامة نظام عالمي فعال من خلال معالجة مشاكل عملية محددة. بعد ذلك كله، ليس لدى جميع أصحاب المصلحة ذوي النية الحسنة في العالم، مصلحة فيما يخص معالجة مشاكل أقل، أو القضاء عليها تماما.

إننا مقتنعون تماما بأن الشراكات العالمية ستوفر الوسائل التي نحقق بواسطتها تلك الرؤية. ويمكن أن تجمع بين عدة أطراف فاعلة على الساحة العالمية، في إطار جهد مشترك يبذل لمواجهة التهديدات والتحديات العابرة للحدود الوطنية. لذا، فلنبدأ العمل بخصوص الشراكات العملية وتنفيذها، بشأن كل مسألة من المسائل. وفي الواقع، فإن بلدي يقوم بذلك بالفعل، فيما يخص التصدي للاتجار بالبشر في إطار الشراكة العالمية لمكافحة الرق والاتجار بالبشر، التي اقترحتها بيلاروس من قبل.

وثالثاً، ثمة البعد الاقتصادي. تشهد الاحتجاجات واسعة النطاق التي شهدتها جميع أنحاء العالم، مثل حركة ”إحتلوا وول ستريت“، على الرفض العام لنموذج التنمية السائد. ولا يثير ذلك الكثير من الاستغراب؛ إذ أن النموذج قد وضع مع مراعاة مصالح الشركات الرأسمالية.

ومن الواضح أن الوصفة التقليدية لآدم سميث لم تعد صالحة للتطبيق في العالم المعاصر. وخلافا للتوقعات العامة، لم تؤد اليد الخفية للسوق إلى الرفاه العام العالمي. وتشير تجربة العقود القليلة الماضية إلى أن اليد الخفية للسوق قد أسهمت في إثراء قطاع الشركات لوحده، بينما أفقرت الآخرين.

إن الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين أكثر تطورا من أن يترك لأهواء قوى السوق. ويتطلب ذلك الاقتصاد توازناً معقولاً بين عناصره المختلفة. وفيما يتعلق بالتوازن في حد ذاته، فإنه لا يمكن أن يحدث من فراغ، بل يتعين على أحد ما إحداثه. والدولة هي الوحيدة القادرة على إنجاز تلك المهمة، والأهم من ذلك ، أن تكون دولة قوية ذات توجه اجتماعي، ولا تعيش من خلال الاقتراض من الأجيال القادمة، كما هو الحال في الوقت الراهن، فيما يخص بعض البلدان المتقدمة النمو.

ونحن مقتنعون بأن النموذج الذي يقوم على الدولة، كما اقترحناه، سيسمح بإصلاح انعدام التوازن الكبير. وبالمثل، فإنه مهم من أجل الحد من الفقر في العالم بشكل كبير.

وأخيراً، ما المطلوب منا فيما يخص البيئة؟ إن تغير المناخ يشكل تحديا مركزيا وسمة مميزة لعالم اليوم. وهو العائق الذي يفصل الأجيال الراهنة والمستقبلية عن مستقبل مزدهر. و لن تجدي جهودنا المبذولة في جميع المجالات الأخرى، إذا لم نقم بالتصدي لهذا التحدي الأساسي. يجب أن نحافظ على النظام الإيكولوجي للأرض، الواهب للحياة. ومن ثم فذلك هو المجال الذي توجد فيه حاجة ماسة للتعاون الدولي الشامل.

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، خلال شهر حزيران/يونيه.

وشكلت مقررات المؤتمر بشكل أساسي، بداية صفقة خضراء جديدة، من المتوقع أن تجمع بين جميع أصحاب المصلحة، لاتخاذ إجراءات مشتركة. ونحن بحاجة إلى المضي قدما بشكل حاسم، لتنفيذ عناصرها كل على حدة. ويتعلق الأمر قبل كل شيء بتحديد أهداف تنمية مستدامة، وضمان نقل التكنولوجيات الخضراء وإدماجها. في سياق متابعة مؤتمر ريو+٢٠، يتعين النظر بجدية في صياغة برنامج طاقة شامل للأمم المتحدة. و نعتقد أنه سيسهم في وضع نهج شامل توجد حاجة عاجلة إليه، بغية معالجة مسائل تغير المناخ والطاقة والأمن الغذائي المترابطة فيما بينها.

إن الأمم المتحدة هي المكان الطبيعي لتنفيذ جميع الأفكار الواردة أعلاه. ولا تملك هيئة أخرى هذه الشرعية العالمية. فلنقم أخيرا بتمكين الأمم المتحدة. وإننا على يقين من أن الأمم المتحدة سوف تكون قادرة حينئذ، على أن تحقق بكرامة رؤية مؤتمر سان فرانسيسكو الذي عقد منذ سنوات عديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد باندو تي. سي. سكيليماني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوتسوانا.

السيد سكيليماني (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، نيابة عن وفد بلدي، الانضمام إلى المتكلمين السابقين فيما يخص الإعراب عن تهانينا للسيد فوك يريميتش بمناسبة توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بصدق بسلفه، السفير ناصر عبد العزيز النصر، من دولة قطر، على قيادته البارعة للدورة السادسة والستين. ووفد بلدي على ثقة بأن الجمعية العامة سوف تحقق تحت توجيه الرئيس وقيادته الحكيمة، نتائج ناجحة ومثمرة. ولذلك أتعهد له بدعم وفد بلدي وتعاونه بشكل كامل معه، فيما يخص الاضطلاع بمسؤولياته الجسام.

إن بوتسوانا من بين البلدان النامية التي تأثرت سلبا بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي حصلت عام ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، اضطررنا إلى إعادة ترتيب أولوياتنا وأيضا تأجيل تنفيذ مختلف المشاريع المعتمدة في خطتنا للتنمية الوطنية، وكان بعضها يكتسي أهمية وطنية استراتيجية. وفي ذلك الصدد، نواصل الشعور بالقلق لأن العديد من الأطراف المانحة التقليدية لنا، التي ساعدتنا على التقدم إلى أين نحن الآن، تخلت عنا عمليا، بعد أن انتقلنا إلى المركز الأعلى لبلد نام متوسط الدخل. وخلافا لما يتصوره البعض من أن بوتسوانا بلد غني من الناحية الاقتصادية، فإننا الآن أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى المساعدات الإنمائية، بسبب الطبيعة المتنوعة للتحديات التي لا نزال نواجهها، وخطورتها.

وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية، تابعت بوتسوانا بقلق بعض التطورات الخاصة التي حصلت مؤخرا. ويشكل الانقلابان العسكريان اللذان حصلا في مالي وغينيا – بيساو في وقت مبكر من هذا العام، تذكيرا حزينا بما تصورنا أنها صفحة قد طويت من صفحات الأيام السود التي عرفتها السياسة الأفريقية مدفوعة بالمصلحة الشخصية. إن تلك التطورات تقوض على نحو خطير التقدم الكبير الذي حققته أفريقيا حتى الآن فيما يخص تبني الديمقراطية وتعزيزها، والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن ثم، فإننا ندعو الاتحاد الأفريقي أن يظل ثابتا وحازما فيما يخص رفضه للتغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة الأفريقية، و نناشد المجتمع الدولي أن يولي أهمية كبيرة، ودعما كاملا للاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

في أماكن أخرى من القارة، فإننا نرحب بشكل خاص بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بين السودان وجنوب السودان،

بشأن تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي، الهادفة إلى حل القضايا العالقة في العلاقات بين البلدين. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية الهشة. ولذلك نناشد الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والالتزام بتطبيق شروط خريطة الطريق. وعلى الرغم من أن هذا النداء موجه لكلا الجانبين، فإننا ندرك تماما بأن السودان هو السبب الرئيسي لعدم الاستقرار بين البلدين. فثمة قائمة من حوادث الاستفزاز وأعمال العدوان الصارخ الذي يرتكبها شمال السودان ضد جمهورية جنوب السودان، التي أدت إلى عدم الاستقرار في تلك المنطقة، وتميز بها النظام السوداني لعدة سنوات.

إننا نعيش أوقاتا يتعرض فيها رفاهنا الاجتماعي المشترك إلى أضرار جسيمة جراء تهديدات تشمل انتشار الأسلحة النووية والإرهاب وتغير المناخ والتدهور البيئي والتخلف والأمراض الوبائية، إلى جانب آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والصراعات الداخلية. وحل عدد لا يحصى من التحديات والتهديدات التي تواجه البشرية يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة من جانب المجتمع الدولي. ونظرا لعالمية الأمم المتحدة، فإن لديها ما يلزم من الشرعية والسلطة الأخلاقية، لتقديم التوجيه والقيادة فيما يخص التصدي لتلك التهديدات والتحديات. ولذا، من الضروري أن تستجيب الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بفعالية للوقائع الحالية، وتتعامل بشكل فعال مع التحديات المستقبلية.

ونعتقد أنه على المجتمع الدولي أن يتصرف ويتكلم بقوة وبشكل مباشر ضد انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع أينما ومتى وقعت. وفي ذلك الصدد، يلاحظ وفد بلدي مع الأسف الشديد بأن المجتمع الدولي قد شهد خلال الأشهر القليلة الماضية، بلا حول ولا قوة وفشل بشكل مخيب للآمال في التدخل، في خضم انحدار سوريا لفوضى طويلة الأمد.

وخلال هذه الفترة، تعرض الشعب السوري لدورة من القمع العنيف وبعض من أسوأ انتهاكات وفظائع حقوق الإنسان التي عرفتها البشرية.

وحتى في الوقت الذي نتكلم فيه، تتواصل حملة القمع العنيفة وإراقة الدماء في ذلك البلد بلا هوادة. حيث شرد الأسد أكثر من مليون سوري لإشباع رغبته في السلطة. وتسبب في فرار ما يناهز ٣٠٠ ٠٠٠ سوري إلى البلدان المجاورة بسبب تصرفاته الإجرامية. وذبح ٢٠ ٠٠٠ من مواطنيه من أجل البقاء رئيسا. و قتل الرجال والنساء والأطفال والرضع لتحقيق ذلك. للأسف فإن المجتمع الدولي، لم يستجب بصورة جماعية. كما أن سوريا لا تزال عضوا في الأمم المتحدة، التي هي هيئة يتمثل هدفها الواضح في الدفاع عن البشرية. وبالتأكيد لا يمكن أن يكون ذلك صحيحا. ويتعين إدانة حلفاء سوريا في مجلس الأمن وفي المنطقة على حد سواء.

أثبتت الانتفاضات التي شهدها الشرق الأوسط، المشار إليها عموما باسم الربيع العربي، بأنه مهما بلغت درجة القوة المستخدمة، فليس بوسعها قمع إرادة الشعب إلى الأبد. وتشهد بذلك الحالة في ليبيا وتونس ومصر حيث بشرت الإرادة الشعبية للشعب بالحكم الديمقراطي.

وفيما يتعلق بليبيا، التي اضطرت لخوض صراع داخلي حتى تتخلص من دكتاتور وحشي، فنحن نشيد بالشعب الليبي وحلفائه في التحالف العسكري الذي فرض منطقة حظر للطيران بغية إزالة العقيد ألقذافي ونظامه.

يرى وفد بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن ، نظراً لولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، أن يضطلع بمسؤوليته الأخلاقية العليا عن الدفاع عن ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مثل تلك التي ترتكب حاليا في سوريا. ينبغي تطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية، الوارد في قرار مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، بالقوة أينما ارتكبت جرائم ضد الإنسانية.

وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدي يدين بأقوى العبارات الممكنة استخدام حق النقض المستمر من لدن الصين وروسيا في قرارات مجلس الأمن المتعاقبة الرامية إلى الضغط على القيادة السورية حتى توقف جرائمها البشعة ضد مواطنيها. ولذلك ندعو عضوي المجلس هذين إلى أن يرقيا إلى مستوى مسؤولياتهما وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نحث المجتمع الدولي على العمل بسرعة لإنقاذ شعب سوريا من مزيد من إراقة الدماء بلا مبرر.

سوف تستمر بوتسوانا في تقديم وتأييد قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان المختلفة الرامية إلى معالجة الحالة في سوريا، كدليل عملي على التزامنا الذي لا يتزعزع بالتوصل إلى حل للأزمة السورية. لذلك السبب، نضم صوتنا إلى البلدان التي تتفق معنا في هذا المنحى للدعوة إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق، حتى تتم محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية. يجب إزالة الأسد ونظامه بأسرع ما يمكن. ويجب أن نشجع المعارضة على التوحد وتشكيل إدارة انتقالية بحيث يمكننا جميعاً الاعتراف بها.

نود أن نشيد بتركيا والدول الأخرى التي أخذت على عاتقها عبء إيواء اللاجئين السوريين، وأعربت عن رفضها لتدهور الحالة الأمنية والإنسانية في سوريا واستجابت، مع الآخرين، لنداء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تقديم التبرعات. وقدمت بوتسوانا، من جانبها تبرعا متواضعا إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة في جهود الإغاثة الإنسانية للاجئين السوريين. كما نود أن نشيد بمنظمات حقوق الإنسان المتصفة بالمسؤولة، مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش، على العمل الذي تقوم به في السعي إلى الحفاظ على المبادئ التي تحمي البشرية. إن مهمتها – العمل بمثابة رقيب في المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان – في غاية الأهمية. وبالمثل، نثني على تلك المنظمات الإنسانية غير الحكومية التي تعمل دون كلل، بموارد شحيحة وفي ظل ظروف صعبة للغاية، لإيصال الإغاثة إلى اللاجئين المتضررين من الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان.

انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع لا تقتصر على سوريا. ويجدر بنا أن نؤكد، في هذا السياق، تأييدنا للمحكمة الجنائية الدولية وحثها على الاستمرار في الوفاء بولايتها، بما في ذلك محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية. ولذلك نناشد الدول الأطراف التعاون بشكل كامل مع المحكمة فيما تبذله من جهود لتقديم المشتبه في ارتكابهم مثل هذه الجرائم إلى العدالة.

ونود أن نضم صوتنا إلى الأصوات المنددة بأعمال العنف التي وقعت عقب صدور منشور أساء إلى أتباع العقيدة الإسلامية. ليس هناك أي مبرر لمثل ذلك الرد العنيف. لقد تسبب العنف في حد ذاته في الإساءة إلى ضحاياه. لاينبغي لانتقام من تعبيرات مسيئة أن يأخذ شكل أعمال مسيئة أخرى موجهة إلى أطراف بريئة. ومع ذلك، وحيث أن تعريف الديمقراطية – حكم الشعب، بالشعب، وللشعب – بعبارة أخرى، القيام بما هو في مصلحة الشعب – كيف يمكن أن تكون في مصلحة الشعب إذا كانت حرية التعبير تنتج عنها الإهانات.

تشمل الحريات الأخرى، في النظام الديمقراطي، حرية التجمع وتكوين الجمعيات، ولكن لا يمكننا الارتباط بالجماعات الإرهابية أو الإجرامية دون أن يكون لذلك عواقب، طالما أنه ليست من مصلحة الشعب العيش بين الإرهابيين والمجرمين. تسمح حرية التعبير بالاحتجاجات في الديمقراطيات — لكن الاحتجاجات السلمية فقط، لأنه أيضا، ليس من مصلحة الشعب أن تكون هناك احتجاجات عنيفة، وفي الديمقراطية،

هناك عواقب للاحتجاجات عندما تجنح إلى العنف. ينطبق نفس الشئ على حرية الصحافة، إذا ما تمت إساءة استخدامها كما هو الحال في كثير من الحالات. يجب أن تكون هناك عواقب على محاولات التضليل أو تشويه السمعة أو الإساءة، من أجل حماية مصالح الشعب. مع كل هذه الحريات، يجب أن تكون هناك حدود. ينبغي أن تكون الديمقراطية مسؤولة. لا يمكن للإهانة أن تكون هي ما نريده من الديمقراطية مهما اجتهدنا في توسع نطاق مايمكن أن تشمله. إن محاولة تبرير الأعمال غير المسؤولة على إنها مسموح بها بموجب أي من هذه الحريات، بما في ذلك حرية التعبير، لهو في حد ذاته عمل غير مسؤول.

إذا ما التفتنا إلى القضايا البيئية، نلاحظ التقدم المحدود والمخيب للآمال الذي أحرز في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في معالجة قضايا التنمية المستدامة، مثلما كان الحال في مؤتمرات القمة المماثلة في الماضي. كما نعلم جميعا، فإن العالم يواجه التحدي المزدوج المتمثل في ندرة الموارد وتغير المناخ. و هذه المشاكل حادة بشكل خاص في أفريقيا، وذلك بسبب ارتفاع معدل الفقر هناك.

لمعالجة هذه المشاكل الكبيرة، التي تحتاج إلى وضوح في رؤية الحلول وشراكات قوية لتحقيق الاستدامة على نطاق وأثر غير مسبوقين، اتخذ بلدي مبادرة هامة باستضافة مؤتمر القمة من أجل الاستدامة في أفريقيا في أيار/مايو الماضي . وكانت المشاركة على مستوى رؤساء الدول، وضمت ممثلين من بعض أصحاب المصلحة الأهم والأكبر تأثيرا من القطاع الخاص في العالم. اعتمد مؤتمر القمة إعلان غابورون، والذي نص ، من جملة أمور، على إجراء تحسينات في السياسات على المستوى الحكومي وعلى مستوى القطاع الخاص، بهدف الاستفادة من قيمة التطور الطبيعي لرأس المال . ويدعو الإعلان كذلك إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص في أفريقيا للمساعدة في الحد من انعدام الأمن الغذائي، وتحسين سبل المعيشة وزيادة الاستدامة. ولذلك فإننا ندعو منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة إلى الالتزام بتنفيذ الإعلان.

هناك العديد من القضايا الهامة والملحة التي تؤثر على البلدان النامية يجب معالجتها. وهي تشمل نقل التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات في مجالات أخرى، وهي تهدف إلى تمكين هذه البلدان على التكيف مع متطلبات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نحث الدول المتقدمة النمو على مساعدة البلدان النامية على معالجة هذه القضايا واتخاذ الإجراءات الحاسمة لمواجهة تغير المناخ وأسبابه في اقتصاداتها.

ومع ذلك، فإننا نرحب بالاتفاق المتعلق بإطلاق عملية التفاوض الحكومية الدولية التي من شأنها أن تؤدي إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حينما تكون عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قد بلغت منتهاها. يعتقد وفد بلدي أن عملية تطوير أهداف تنمية مستدامة يجب أن تتوافق مع استعراض عام ٢٠١٣ لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. نود أن ننتهز هذه الفرصة للثناء على العمل الذي قامت به المنظمات البيئية في جميع أنحاء العالم في جهودها لإنقاذ الكوكب من تغير المناخ وآثاره السلبية.

شاركت بوتسوانا في مؤتمر الأمم المتحدةالمعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في تموز/يوليه، الذي باء بالفشل و كان الغرض منه إتفاق الدول الأعضاء على معايير دولية موحدة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. ونحن نعتقد أن معاهدة تجارة الأسلحة، عندما يتم اعتمادها، ستكمل برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة انتشار الأسلحة والذخائر التي لا تزال تتسبب في معاناة لا توصف.

قبل أن اختتم كلمتي، أود أن أذكر أن بوتسوانا تدعم دعماً كاملا الدعوة إلى تنفيذ القرارات المتتالية للجمعية العامة

بشأن رفع الجزاءات المفروضة على كوبا، أمر نعتقد أنه منطقي طال انتظاره.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ونستون لاكين وزير الشؤون الخارجية في جمهورية سورينام.

السيد لاكِن (سورينام): بالنيابة عن السيد ديزيريه ديلانو بوترس، رئيس جمهورية سورينام، أغتنم هذه الفرصة لأتقدم إلى السيد فوك يريميتش بالتهاني بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وبالتأكيد فإن الخبرة الثرية التي يحملها إلى هذه الهيئة ستساعده على الاضطلاع بمهامه بنجاح. ونتعهد بدعمنا الكامل وتعاوننا.

أود أن أحيي سلفه على قيادته البارعة خلال الدورة السادسة والستين. ونتمنى له كل خير في مستقبله المهني. كما نتعهد بدعمنا للأمين العام بان كي – مون، في مساهمته القيمة في سبيل النهوض بمقاصد ومبادئ المنظمة.

بيّن رئيس سورينام الأسبوع الماضي ، في معرض خطابه السنوي الذي قدم فيه الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٣، مواطن القوة والفرص والتحديات التي نواجهها كعضو حديث نابض بالحياة والشباب في المجتمع الدولي. بوصفنا مكررين ومصدرين للنفط الخام ومشتقاته، فضلا عن كوننا منتجين ومصدرين للذهب، فقد أدى مزيج من المكاسب في الإيرادات المتصلة بتجارة هاتين السلعتين الأساسيتين وتطبيق سياسات مالية حكيمة إلى بيئة مستقرة سياسيا واقتصادياً. وقد أصبح ذلك الاستقرار بدوره محفزاً لاستثمارات محلية و خارجية صلبة في القطاعات الأكثر استدامة حيث كان للزراعة والسياحة نصيب الأسد. يبرهن تصميم وتشييد البنية التحتية المناسبة على قدرات سورينام في أن تكون لاعبا في تزويد السوق العالمية بالسلع الإستراتيجية.

وقد قدم الرئيس بوترس كذلك برنامجاً اجتماعياً حظيت فيه التربية والتعليم والرعاية الصحية بكثير من التركيز. وأوضح أن التصنيف الدولي القوي مؤشر مشجع للمستثمر. غير أن المواطنين السوريناميين الأقل حظوة لن يشملهم الإنتفاع بالإنجازات مالم تتمكن الحكومة من وضع برنامج يشمل تعليماً يؤدي إلى توظيف على المستويين الأكاديمي والمهني و خدمات صحية كافية ومرافق رياضية ومياه صالحة للشرب ومرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخلص السليم من النفايات. يجعل التحدي المتمثل في تمويل مثل هذا البرنامج الاجتماعي من الضروري تمكين قطاعات الإنتاج والخدمات لدينا عن طريق توفير المال والدراية الفنية لأصحاب الإعمال.

تشهد سورينام، بوصفها دولة فتية، عملية إنهاء استعمار مستمرة حالياً تشمل هيكلها وعقليتها. يشكل بناء أمة من نصف مليون شخص تحديا هائلا حيث ترجع على الأقل سبعة من التقاليد العرقية والثقافية المختلفة بجذورها إلى الأمريكتين وأفريقيا وأوروبا، في حين أن جزءاًلا يستهان به من السكان يعود بجذوره إلى الهند، وإندونيسيا، والصين، والشرق الأوسط.

تشتهر سورينام بوجود المعابد اليهودية بالقرب من المساجد في قلب العاصمة باراماريبو، بينما تتعايش الكنائس المسيحية مع المعابد الهندوسية وأماكن العبادة ذات الصلة القوية بإفريقيا. نحن فخورون بأن نقول إننا تمكنا من تحويل هذا التحدي إلى ميزة مثالية وفريدة من نوعها، وإن سياسة فرق تسد الاستعمارية في انحسار تدريجي مفسحة المجال للاحترام المتبادل والتسامح والتعايش السلمي، مما يعود بالفائدة على جميع مواطنينا.

سورينام بلد حباه الله بمزيج فريد من التنوع البيولوجي. ينبغي أن نحتفي بهذه الهبة الربانية الرائعة ونحميها إلى أقصى حد. أنها بحاجة إلى أن يخطط لها بطريقة تسمح بالاستخدام المسؤول. إن التحدي الذي نواجهه هو الاستجابة للاحتياجات

الإنمائية الحقيقية لشعبنا، وفي الوقت نفسه احترام التنوع البيولوجي والحفاظ عليه للأجيال المقبلة، بل وللبشرية جمعاء.

لقد التزم بلدي بتلك القضية بإنشاء محمية طبيعية مساحتها ١,٨ مليون هكتار، من جملة إجراءات أخرى. لقد قبلنا الالتزام بتدريب المنقبين الصغار عن الذهب على استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تثبت أنها ليست أكثر ربحية وأماناً فحسب بل وأنها تحترم الحاجة إلى بيئة نظيفة، مما يسمح بتوفر مياه صالحة للشرب وزراعة مربحة. يجب أن تظل سورينام خضراء ونظيفة.

تدرك سورينام جيدا حقيقة أنه بينما تتمتع بمزايا قوية كدولة، فإن سبيلها الوحيد للبقاء هو التكيف مع عالم يزداد ترابطاً أكثر فأكثر. أصبحت سورينام محط أنظار لما حباها الله به من مخزون نفطي وترليونات الأمتار المكعبة من المياه الأحفورية علاوة على مئات الأنهار والمستنقعات والأغادير والأراضي الصالحة للزراعة والمعادن، بما في ذلك الذهب والنحاس والغرانيت والأراضي النادرة وهلم جراً، وذلك نظراً للندرة المتزايدة لهذه السلع.

حتى نحافظ على استقرارنا السياسي ونعززه يجب أن نعزز موقفنا الاقتصادي – التجاري ونوسعه وأن نكون قادرين على الحفاظ على بلدنا وشعبنا في مأمن من أي تدخل خارجي. انخرطت سورينام في سعي جدي من أجل التكامل مع جيرانها المباشرين –غيانا وفرنسا والبرازيل – على أساس ثنائي، وعلى أساس ثلاثي حيثما أمكن. سورينام كذلك شريك ملتزم في الحركة التاريخية للتكامل الإقليمي النامي شكلاً ومضموناً. نحن أعضاء نشطون في اتحاد دول أمريكا الجنوبية والذي سيكون مقر أمانته في سورينام اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٣.

نحن ملتزمون بإنشاء هيئة مجتمع الكاريبي متعددة الجنسيات لإعطاء صورة أكثر وضوحاً للسوق الموحدة التي وضعت أهدافها الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٦. باعتبارنا أحد الأعضاء المؤسسين لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سنواصل تكريس جهودنا من أجل آلية تكامل الأمريكتين ونبقى ملتزمين بمبادئ وأهداف ”منظمة الدول الأمريكية“.

على الرغم من أن منطقتنا تخطو خطوات هائلة نحو تعزيز الديمقراطية والتنمية، يجب أن نلفت انتباه المجتمع الدولي إلى عدم إحراز تقدم في مساعدة أحد البلدان الأقل حظاً في الجزء الغربي من الكرة الأرضية إلا وهو هايتي.

وندعو المجتمع الدولي إلى احترام وعوده بمساعدة حكومة وشعب هايتي في جهودهما لإعادة بناء بلدهما الحبيب.

وفضلاً عن ذلك، فإن سعينا من أجل التكامل لن يكتمل أبداً ما دمنا نقبل بعزلة الدولة الشقيقة، كوبا، المفروضة عليها نتيجة للحظر الاقتصادي والتجاري الجائر. ومرة أخرى، نطالب بحزم بإنهاء فوري لتلك الإجراءات القسرية التي تتسبب في كثير من المعاناة لشعب كوبا.

عندما أصبحت سورينام عضواً في الأمم المتحدة قبل ٣٦ عاماً، لم نكن على علم بأهمية عدد من القضايا التي لا تتناول مسألة إنهاء الاستعمار تحديداً. أما الآن، فقد تنامى فهمنا، وأدركنا أن أمما متحدة تعمل على النحو الواجب، بما في ذلك مجلس أمن ذا قاعدة ديمقراطية، تحمل في طياتها إمكانية أن تصبح أهم عامل منفرد للاستقرار في عالم انتقل من الثنائية إلى تعددية الأقطاب. وفي عالم تتغير فيه القوى الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية باستمرار، اختيرت مواضيع هذه الدورة السابعة والستين للجمعية العامة اختياراً حسناً.

ونود، بصورة خاصة، أن نسترعي الانتباه للحاجة إلى الحوار في حالات النزاع. وبحسب فهمنا، ليس من السهل على القوى التي اعتادت السيطرة على أمم أخرى أن تفهم

فهماً كاملاً معنى الابتعاد عن الهيمنة والتبعية إلى التكافل والحاجة للحوار لحل النزاعات الحقيقية أو المزعومة. وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية البرازيل الاتحادية بوضوح هذا المفهوم في بيانيهما في افتتاح مناقشتنا العامة.

وإننا نحث جميع الدول الأعضاء عموماً، والقوى الاستعمارية السابقة على وجه الخصوص، على أن تتقبل الواقع الجديد لعالمنا بالامتناع تماماً عن تطبيق معاييرها الخاصة عند الحكم على نتائج الهياكل والتطلعات الديمقراطية للدول الأخرى، والكف عن عدم احترام المبادئ المقبولة دولياً للسلامة الإقليمية والسيادة واستقلال الدول في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الإطار، أقتبس الملاحظات الختامية للسيد ديزيريه ديلانو بوتيرس، رئيس جمهورية سورينام، لدى عرضه الميزانية العامة لسنة ٢٠١٣.

”فيما يتعلق بسيادة سورينامنا الحبيبة كدولة مستقلة، فإن مهمتنا الأساسية ليست سوى احترام سيادة أمتنا والدفاع عنها ضد أي انتهاكات أوهجمات قد تأتي من الخارج.

”وأياً كان من يتحدى سيادتنا، فليس أمام حكومتنا الشرعية واجب إلا الدفاع عن سيادة البلد وحمايته“.

لقد بُنيت الأمم المتحدة على رماد الحرب العالمية الثانية، وتعهدنا بإنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب. والتسوية السلمية للنزاعات هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله أن نضمن إنقاذ الكوكب من الفناء. ويجب أن يطبق هذا الموقف المبدئي على كل ميادين النزاع، سواء أكان النزاع في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو الأمريكتين أو في أي مكان آخر من العالم.

إن الموعد المستهدف لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية يداهمنا بسرعة. وسيكون ٢٠١٥ عاماً حاسماً حين يجتمع قادة العالم مرة أخرى لتقييم تنفيذ الالتزامات المقطوعة. ونحن نشدد على أهمية تحقيق الرفاه للجميع وتوفير فرص أكبر للمستضعفين في مجتمعنا من خلال إتاحة الوصول الكامل للتعليم عالي الجودة على جميع المستويات وتوفير الرعاية والخدمات الصحية الجيدة والمعقولة التكلفة، فضلاً عن تحقيق الالتزامات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ولا بد من زيادة قدرة النساء في جميع أنحاء العالم على تحقيق التغيير، لضمان أن يكون بإمكان المرأة أن تعيش في بيئة خالية من العنف ومؤاتية لرفاهيتهن، بما في ذلك الوصول إلى ما يليق بهم من عمل وخدمات وإسكان.

إننا نسلم بالعبء العالمي والتهديد الذي تشكله الأمراض غير المعدية. وفي المضي صوب التنفيذ الكامل للإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها (القرار ٢/٦٦، المرفق)، والالتزامات الأخرى التي قطعناها على أنفسنا، نشدد على أهمية التدابير المتعددة القطاعات وتعزيز النظم الصحية وضمان توفر موارد كافية ومستدامة، فضلاً عن التعاون الدولي المعزز من خلال شراكات فعالة. وقد زادت سورينام من جهودها في مكافحة تلك الأمراض القاتلة الصامتة والمُغْفَلَة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد توراي (سيراليون).

لقد اختتم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أعماله دون اتفاق على التزام واضح فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة. وهذه مسألة بالغة الأهمية، بالنظر إلى التهديد الذي يشكله تغير المناخ، في جملة أمور، لنجاح جهود الدول الصغيرة مثل سورينام في تحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتملص من التزاماته بتوفير السبل الضرورية لمكافحة الآثار

الخطيرة المترتبة على الاستهلاك المفرط والتلوث وانبعاثات الكربون، وكلها يهدد بتقويض إنجازاتنا التي ترمي إلى حماية البيئة وكفالة رفاه شعوبنا. ومازلنا نتوقع من الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً ريادياً في الجهود المبذولة لتقديم المساعدة الفنية والنهوض بحوار مستمر.

وسورينام تشعر بقلق بالغ إزاء المعيار الذي تصنف على أساسه البلدان في مرحلة التنمية في الأطر المؤسسية المالية الدولية. فهذه التصنيفات، بدون أن تسبقها المشاورات الواجبة، تؤثر سلباً على نوع ومستوى المساعدة التي يمكن لبلد ما أن يحصل عليها من المؤسسات المالية الدولية. ولا يسعنا إلا أن نصف تلك القرارات بأنها غير ديمقراطية وأنها عقاب على إنجازاتنا في تحسين حالتنا الاجتماعية – الاقتصادية.

وفي الختام، أود أن أعلن رسمياً أن سورينام ستعبر دائماً عن إيمانها الراسخ بتعددية الأطراف من خلال دعمها الثابت للمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوزيف بندابلا داوودا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية سيراليون.

السيد داودا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرب عن خالص أسف الرئيس، السيد إرنست باي كوروما، الذي لم يتمكن من مخاطبة الجمعية في دورتها السابعة والستين لظروف طارئة.

وأود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على انتخابه لإدارة شؤون هذه الدورة، مؤكداً له دعم وفدي وتعاونه الكاملين خلال ولايته. كما أود أن أمتدح سلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، وأن أشكره على كفاءته وحسن إدارته للدورة السابقة. وأعرب عن تقديري البالغ للأمين العام، السيد بان كي – مون، على جهوده الدؤوبة للنهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة من أجل جعل العالم أكثر سلاماً وأمناً لبني البشر.

إن اختيار الرئيس لموضوع ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“ هو ناقوس إنذار يدق في الوقت المناسب للأمم المتحدة لتكريس المبدأ الأساسي الذي أرسيت منظمتنا على أساسه كاملاً، ومن خلال التعديلات والمظاهر العملية النابعة من التزامنا الجماعي بالتعايش السلمي يمكننا، كأسرة عالمية، أن نواجه بنجاح تلك القائمة الطويلة من التحديات العالمية الماثلة أمامنا، ومنها الفقر والجوع والانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان والأصولية المتطرفة والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى جانب إعادة بناء وتدعيم الدول الهشة والاقتصادات الخارجة من الصراع. وفي هذا السياق، ينبغي أن نذكر أنفسنا بأنه قبل زهاء عام مضى، اتخذت الجمعية القرار التاريخي ٦٦/٢٩١ بشأن الوساطة، الذي تقر فيه بفائدتها المتعاظمة كوسيلة لمنع تطور النزاعات إلى صراعات وكأداة فعالة من حيث التكلفة للتسوية السلمية للنزاعات ومنع نشوب الصراعات.

وفي خضم هذه التحديات الأمنية ومظاهر عدم اليقين على صعيد الاقتصاد العالمي، تواصل القارة الأفريقية سعيها الحثيث لاحتواء عودة النزاعات للظهور في المنطقة ومعالجتها بالوسائل السلمية. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، شهد العام قيد الاستعراض عدداً من الهجمات الإرهابية التي شنها متطرفون، ونجمت عنها خسائر فادحة في الأرواح وتدمير واسع النطاق للممتلكات، بما في ذلك مواقع مرموقة للتراث العالمي، ومقتل سفير الولايات المتحدة وثلاثة أمريكيين آخرين في ليبيا. وسيراليون تدين هذه الأعمال الوحشية المشينة بشدة وستواصل العمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء، وخصوصاً في إطار اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، سعياً إلى حل دائم لتلك الآفة.

وحتى وقت قريب، لم تكن منظومة الأمم المتحدة قد استخدمت قدرات الدبلوماسية الوقائية في صون السلام والأمن الدوليين استخداماً كاملاً. بل إنها استخدمت أكثر كأداة في إدارة الأزمات. ولكن، يثلج صدرنا الزخم الحالي، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بدور الأمين العام وممثليه الخاصين والبعثات وعمليات إدارة الأزمات في جميع أنحاء العالم، إلى جانب الدور المتنامي للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ومجموعات الاتصال الدولية، في معالجة حالات الأزمات التي طرأت على الصعيد العالمي في الآونة الأخيرة.

وسيراليون ستواصل دعم مبادرات الوساطة وغيرها من مبادرات منع نشوب الصراعات كوسيلة أساسية لا غنى عنها في تسوية النزاعات ومنع نشوب الصراعات وتسويتها. والدروس المستفادة من تجربتنا قد عززت اقتناعنا بالمبادئ الرئيسية: الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة باعتبارها من مقتضيات الاستقرار السياسي والسلام والأمن والتنمية المستدامة. ولذلك، نبقى ملتزمين بحزم بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والوصول المتكافئ إلى العدالة، ومكافحة الفساد مع عدم التسامح مع المفسدين إطلاقاً، والسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقاً لذلك، نلتزم بكفالة الحوكمة التشاركية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها.

ولذلك، تنظر سيراليون بخيبة أمل إلى كون مؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة قد انفض بدون التوصل إلى توافق آراء تفاوضي فيما يتعلق باعتماد المعاهدة. ووفد سيراليون يرى أن علينا جميعاً أن نعمل حثيثاً من أجل اعتماد معاهدة متوازنة ومدروسة جيداً تشتمل على نصوص مؤاتية لتنظيم نقل الأسلحة التقليدية بشكل فعال. فإذا استمر تقاعسنا في هذا الشأن، سنواجه خطر استمرار استخدامها في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الوطني والدولي، الأمر الذي يحمل في طياته خطر زعزعة السلام والأمن. وعليه، فإننا نحث الدول الأعضاء على النظر في واجبنا الأخلاقي إزاء البشرية ليكون المبدأ الأساسي المرشد لنا والالتزام الصادق بالإسهام في إنشاء آليات لمنع تحويل وجهة تلك الأسلحة إلى السوق غير الشرعية.

وفي غضون ثلاث سنوات، يحل عام ٢٠١٥، الموعد المستهدف لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة لكثير من الدول الأعضاء، وخاصة دول الجنوب، كانت الرحلة مضنية يتخللها الاضطراب في بعض الأحيان. والأسوأ من ذلك، أن الآثار المترتبة على أزمتي الغذاء والوقود والأزمة المالية التي عصفت بالمجتمع الدولي في عام ٢٠٠٨، إلى جانب وطأة تغير المناخ والنزاعات والأوبئة الفتاكة، قد زادت من تفاقم الحالة وقوضت عزم وجهود البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ونثني على البرازيل لاستضافتها الناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+ ٢٠). ونشيد كذلك بتضامننا ومرونتنا خلال عملية المفاوضات، مما مكننا من إدماج أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات في الوثيقة الختامية لريو+٢٠ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق). ونتطلع إلى أن تسود نفس روح التضامن تلك في تعريف أهداف التنمية المستدامة بحيث يشمل شواغل الأعضاء الأشد ضعفاً في أسرة الأمم.

وعلى الرغم من التحديات الجمة التي تواجه المجتمع الدولي، فقد سجلت سيراليون تقدماً مهماً في تعزيز حوكمتها السياسية والاقتصادية، بما في ذلك تحسين مؤشراتها الاجتماعية.

وقطعنا شوطاً كبيراً في تنفيذ جدول أعمال الرئيس من أجل التغيير (٢٠٠٨-٢٠١٢)، الذي يغطي أولويات تطلعاتنا الإنمائية الوطنية، فضلاً عن الأولويات الرئيسية لبناء السلام، بالترادف مع الرؤية المشتركة للأمم المتحدة بشأن سيراليون.

والاستثمار المباشر الأجنبي القائم في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وخاصة في قطاع التعدين، يحسن آفاق الاقتصاد، ونأمل أن يضع سيراليون بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم في غضون السنوات القليلة القادمة.

وما زال جدول الأعمال من أجل التغيير يتيح أواصر شراكة قوية بين سيراليون والأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الدوليين الآخرين. ولتنفيذه أثر كبير على بناء السلام وإرساء أسس التنمية المستدامة وتوطيد السلام.

وتعتبر سيراليون اليوم نموذجا لأفضل الممارسات في مجال التنسيق بين الجهات المانحة، فضلا عن كونها قصة نجاح في بناء السلام. ونكرر دعوتنا في ذلك الصدد إلى المجتمع الدولي كي يواصل الاستثمار في نجاحنا بروح الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة الذي أُتفق عليه في بوسان. وندعو المجتمع الدولي أيضا إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للبلدان الخارجة من الصراع. ويرتكز إطار التنمية التالي لبرنامج التغيير، المعنون ”برنامج تحقيق الرخاء“ على الصفقة الجديدة، ويمضي تنفيذه على قدم وساق.

لقد أثبت هيكل بناء السلام جدواه خلال المدة القصيرة التي مضت على إنشائه حتى الآن، على النحو المتوخى من قبل الزعماء المجتمعين في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي هدف إلى مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على تنفيذ عملية انتقال لا رجعة فيها من الحرب إلى السلام المستدام. وقد رسمت سيراليون – بوصفها إحدى أوائل الدول في جدول أعمال لجنة بناء السلام – مسارا يمكنها من أن تكون نموذجا يحتذيه الآخرون. وفي ذلك الصدد، فإننا نعتقد بشدة أن تعزيز بناء السلام سيساعد على تحسين حماية البلدان من الانزلاق مرة أخرى إلى الصراع، والحفاظ على السلام بعد انتهاء بعثات حفظ السلام. ويساعد بناء السلام أيضا في كفالة أن الاستثمارات الهائلة للدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام ستحقق نتائجها المرجوة.

وتواصل سيراليون دعم مبادئ التسامح بين الأديان والتعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد عززنا على الصعيد الوطني الاستقرار السياسي عن طريق تعزيز مؤسسات الحكم الرشيد وتمكينها من الوفاء بولاياتها القانونية ذات الصلة. وقد حازت لجنة حقوق الإنسان في سيراليون بسبب تلك الترتيبات على ”مركز“ الاعتراف من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، لا نزال نواصل التركيز على التزاماتنا بشأن إبلاغ الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية. وعليه، قدمنا تقريرنا الأول فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي الوقت ذاته لا يزال العمل يمضي على قدم وساق في إعداد تقاريرنا وفقا لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

وأنشأنا مؤخرا على ذات المنوال، لجنة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتفق مع الأحكام ذات الصلة من قانون الإعاقة ٢٠١١، وشرّعنا قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٢ بهدف التصدي للمسألة المعينة المتعلقة بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، فضلا عن إجازة قانون عام ٢٠١٢ بشأن الأسلحة والذخائر بغرض تنظيم حيازة الاسلحة النارية وكفالة الامتثال لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالإضافة إلى ذلك يستمر العمل على تشريع قانون بشأن المساواة بين الجنسين.

وأثني على دعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لعمل المحكمة الخاصة لسيراليون التي قدّمت العديد من الإسهامات الهامة في النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ونثني على المحكمة بصفة خاصة، لتقديمها مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في سيراليون خلال صراعنا الذي استمر على مدى ١١ عاما إلى المحاكمة. ويمكن لسيراليون أن تعتز – جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي – بالإنجازات الهائلة التي حققتها المحكمة الخاصة لسيراليون. وبوسع المحكمة الخاصة إكمال ما تبقى من أعمالها بدعمنا المتواصل لها.

وقد أكد الرئيس إرنست باي كروما في الخطاب الذي ألقاه أمام الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، على ضرورة تسوية المنازعات بطريقة سلمية في أفريقيا والعالم بأسره، بواسطة التأكيد على أن من شأن الاضطرابات التي تشهدها دولة من الدول أن تلقي بآثارها على العديد من البلدان الأخرى في عالمنا هذا المترابط في مجالات التجارة والسياسة، فضلا عن المجالات الاجتماعية (أنظر A/66/PV.20). ونواصل على ذلك الأساس، تعزيز العلاقات على نحو أوثق مع الدول الشقيقة في حوض نهر مانو بهدف تعميق التعاون والتآزر ومعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بدءا من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وصولا إلى المنازعات الحدودية. ويتسق القرار الذي اتخذه رئيسا سيراليون وشقيقتها جمهورية غينيا مؤخرا بشأن نزع السلاح في منطقة ينغا الحدودية وتشكيل لجنة مشتركة من البلدين لأجل ضمان التوصل إلى حل نهائي سلمي لمشكلة ينغا، مع التزامنا بحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وفي الواقع، فإن التزامنا الراسخ بصون السلام والأمن العالميين تؤكده على نحو واضح مشاركتنا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور – ليشتي وجنوب السودان والسودان والصومال ولبنان.

ولم يبق سوى ٤٦ يوما فقط لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمجالس المحلية لهذا العام ٢٠١٢ المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وتستمر الاستعدادات لإجراء الجولة الثالثة من الانتخابات هذه في غضون العقد بعد انتهاء الصراع المدني في بلدنا بدعم من شركائنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وتدرك الحكومة تماما أن سير الانتخابات والنتيجة التي ستسفر عنها سيكونان معيارا هاما لتقييم مستوى المكاسب التي حققناها في مجال توطيد السلام والديمقراطية. وعليه، فإن الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين وشركاءنا في التنمية يعربون صراحةً عن عزمهم على بذل جهد جماعي واستغلال جميع الفرص المتاحة لضمان توافر آليات قوية تمكّن من إجراء الانتخابات بطريقة سلمية، على أن تتسم بكونها ديمقراطية وشفافة وذات مصداقية. وفي ذلك الصدد، فقد التزم جميع أصحاب المصلحة الرئيسيون في البلد في أيار/مايو من هذا العام بأن تجرى الانتخابات عبر عملية ذات مصداقية وخالية من العنف، عبر التوقيع على إعلان بشأن انتخابات عام ٢٠١٢. وبذلك فقد رسخنا قوانين الانتخابات، وأنشأنا محاكم مختصة بمحاكمة الجرائم الانتخابية بهدف كفالة شرعية ومصداقية العملية الانتخابية.

ويسعدني – بصفتي منسقا للجنة رؤساء الدول العشر في الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – أن أبلغ الجمعية العامة أن رؤساء الدول الأفريقية قد كرروا تأكيدهم في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير المعقود في أديس أبابا، التزامهم القوي بتوافق إزولويني وإعلان سرت اللذين يتضمنان الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن. تحقيقا لتلك الغاية، فنحن ملتزمون ببناء تحالفات لدعم الموقف الأفريقي الموحد مع مختلف المجموعات المهتمة والدول الأعضاء المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية، بهدف إصلاح مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن. وعليه، فقد وجهت

الدعوة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بإدراج مسألة إصلاح مجلس الأمن ضمن أولويات سياساتها الخارجية.

وفي ذلك الصدد، ستواصل أفريقيا المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية بطريقة سياسة الباب المفتوح التي تهدف إلى رفع الظلم التاريخي الذي تعاني منه أفريقيا، بوصفها القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة في المجلس وهي تمثل في الوقت نفسه تمثيلا ناقصا في فئة العضوية غير الدائمة. وما دام مجلس الأمن يشكل محورا للحوكمة العالمية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، فإن من الضروري والواجب على حد سواء أن يعترف المجتمع الدولي بالحاجة الموصوفة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن جعل المجلس أكثر تمثيلا وكفاءة و شفافية من أجل تعزيز فعاليته وشرعية قراراته وتنفيذها، فضلا عن الحاجة إلى إكساب عملية صنع القرار في المجلس طابعا ديمقراطيا، إلى جانب تصحيح الظلم التاريخي العالق الذي لحق بالقارة الأفريقية. ونحث في ذلك الصدد، أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع، على العمل مع أفريقيا على وجه السرعة لمعالجة ذلك الظلم. وليس ثمة مغالاة في ذلك المطلب الأفريقي. ونحن نعلم جميعا أن المماطلة في هذا الشأن قد أسفرت عن استهزاء بالعدالة، فضلا عن التلاعب الصريح. وكلاهما ينتقص من كرامة شعوبنا.

ونحن مصممون على الصعيد الوطني على التغلب على جميع العقبات التي تعوق طريقنا إلى التنمية، والوفاء الكامل بتنفيذ جميع المشاريع المدرجة في ”برنامج التغيير“ في بلدنا.

ونحن على ثقة أنه ينبغي لنا تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتوفير مستوى معيشي أفضل لأبناء شعبنا في جو من السلام والأمن، بدعم متواصل من شركائنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ولا يسعنا الفشل في هذا الوقت من تاريخنا في النهوض بواجباتنا والتزاماتنا المتمثلة في توفير السلام والأمن والتنمية المستدامة لشعبنا.

وإذ نتطلع على الصعيد العالمي، إلى العمل المتوقع أن تضطلع به الدورة السابعة والستين، فإن علينا ألا نغفل عن واجبنا المشترك بشأن كفالة تحقيق عالم سلمي وآمن عن طريق حل خلافاتنا عبر الحوار البنّاء وتعزيز آليات الوساطة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، التي اكتسبت طابعا مؤسسيا في إطار منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس الأساقفة دومينيك مامبرتي، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مامبرتي (الكرسي الرسولي) (تكلم بالفرنسية): إذ أهنئ الرئيس باسم الكرسي الرسولي على انتخابه لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، فإني يشرفني أن أزف إليه تحيات حارة من قداسة البابا بينديكت السادس عشر، الذي يتمنى له ولجميع الأعضاء بركات الرب الكلّي الجبروت.

في الوقت الذي يشهد فيه العالم تزايدا مقلقا في الصراعات الإقليمية الدامية، فإنه يسر الكرسي الرسولي على وجه الخصوص أن ينوه إلى الموضوع الرئيسي لأعمال هذه الدورة: ” تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية “.

وقد نمت منذ إنشاء الأمم المتحدة شبكة محكمة من العلاقات القانونية المهيكلة، التي تغطي تقريبا جميع العلاقات بين الدول، فضلا عن تغطية حياة المجتمعات في تلك الدول. ويمكن النظر في ذلك الصدد إلى ميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدات حقوق الإنسان الرئيسية، والمعاهدات التي تحكم القانون الإنساني، فضلا عن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، والقانون الدبلوماسي، والاتفاقيات الرئيسية بشأن نزع

السلاح، على أنها تشكل مجموعة من القوانين العالمية التي تعزز العلاقات الاجتماعية استنادا إلى القانون، وتوطد السلام الدائم.

ويمثل ذلك تطورا غير مسبوق تاريخيا وإنجازا حقيقيا للأمم المتحدة. بل إنه رصيد للأمم المتحدة، ويعتبر أحد أكثر إنجازاتها نجاحا فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف المجسدة في ديباجة الميثاق وفي المادة الأولى منه.

لقد شهد العالم على مدى الـ ٦٧ عاما التي مضت منذ إنشاء الأمم المتحدة تحولات عميقة. فقد أدى تزايد الاعتماد المتبادل على الصعيدين الفني والاقتصادي، إلى جانب التطور الهائل في أشكال الاتصالات الجديدة إلى ظهور ما بات يعرف منذ منتصف القرن العشرين بالقرية العالمية: وهي قرية متنوعة وتنمو باستمرار، فضلا عن كونها شهدت تنمية مذهلة، غير أنها شهدت ظلما مروعا في الوقت ذاته. وفي ذلك الصدد، فإن بناء الهيكل القانوني الذي أنجزته الأمم المتحدة، يمثل استجابة من شأنها تعزيز تلك القرية العالمية. وهي استجابة تستحق الدعم المتواصل والمخلص من قبل الحكومات والمنظمات الاجتماعية.

وقد شهد التاريخ البشري دائما حالات متناقضة أو متضاربة أدت إلى الإحباط والشعور بالظلم. و أصبح التفاوت اليوم بين الثروة والفقر – في سياق الترابط المعمم – أكثر وضوحا، وغير مقبول أكثر من ذي قبل. وأسفر التوسع غير المنظم في إحراز التقدم التقني والاقتصادي، عن تعميق الفجوة بين أولئك الذين يتمتعون بالتعليم والوسائل التي تمكنهم من تحقيق التقدم، وأولئك الذين يفتقرون إلى كليهما. والعلاقات القانونية والاقتصادية المتعددة التي توحد الأمم ليست عادلة ومنصفة بما يكفي، بل أصبحت تلك العلاقات وسيلة للربط بين الأمم خلال الأزمة الاقتصادية والمالية الخطيرة التي انتشرت انتشار النار في الهشيم، وألحقت الضرر أولا بمن هم أكثر ضعفا . وبالنسبة لبعض شعوب العالم، فإن اللجوء إلى الجريمة والإرهاب أو شن الحرب باسم المعتقدات الأيديولوجية أو العرقية أو الثقافية يبدو الطريق الأسهل، إن لم يكن الطريق الوحيد المتاح للهروب من الفقر والتحول إلى أبطال للقرية العالمية. ويشجع على ارتكاب أعمال العنف هذه، الاستخدام الشائن لتكنولوجيا الاتصالات إلى جانب سهولة الوصول إلى أدوات الحرب بشكل مفرط.

ولئن كان مستوى التقدم المحرز على الصعيدين القانوني والسياسي في عقد التسعينيات قد مكننا من الاعتقاد بتراجع خطر نشوب حرب نووية، فقد أسفر تزايد احتمال نشوب الصراعات الإقليمية اليوم، وما تؤدي إليه من عواقب لا يمكن التنبؤ بها، عن نشوء بيئة مهددة ينبغي أن تدفعنا إلى تكثيف جهودنا لإجراء حوار بناء بالفعل في إطار المجتمع الدولي.

لقد كانت الأمم المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، محفلا للاجتماعات والمناقشات فضلا عن كونها مركزا لحفظ التوازن بين القوى المتعارضة. وتمكنت المنظمة من دعم إنهاء الاستعمار وتحقيق الاستقلال لعدد كبير من الدول الجديدة. بل تمكنت المنظمة من تخفيف حدة الصراعات الإقليمية والثنائية والمدنية في سياق اتسم بحدة المواجهة الأيديولوجية. وتمكنت المنظمة في بعض الأحيان من حل تلك الصراعات. وفي الوقت نفسه، قدمت وكالات الأمم المتحدة إسهامات فكرية سياسية وقضائية هامة فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الإنسان على نطاق عالمي، فضلا عن الإسهام في تعزيز التعاون من أجل تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي الإقليميين. وقد شكلت تلك التطورات تقدما أساسيا نحو تعزيز سيادة القانون، الذي يوفر بدوره إطارا مؤاتيا، إلى جانب كونه يشكل أفضل ضامن لحقوق الإنسان وللتعاون الدولي بطريقة سلمية.

وأود أن أرحب هنا بإعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني

والدولي (القرار ١/٦٧)، الذي اعتمد في بداية هذه الدورة. وتشمل الـ ٦٧ سنة الماضية منذ إنشاء الأمم المتحدةل أيضا تاريخا مميزا من التدخلات الإنسانية وعمليات حفظ السلام، وصولا إلى عمليات بناء السلام مؤخرا. ويكتسي أيضا أهمية خاصة لمصير البشرية جمعاء اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تهدف إلى تعزيز الانضمام العالمي إلى المعاهدة، وإدارة تنفيذ المعاهدة بالإضافة إلى تيسير التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للذرة.

وقد أسهمت الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية، على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، إسهاما أساسيا في حل العديد من الحالات العاجلة، وبخاصة في أفريقيا، من خلال التعاون مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المؤسسات في تلك القارة. ومع ذلك، فإن الواقع الحالي يقدم لنا منظومة الأمم المتحدة وهي تفتقر إلى قوة الوحدة والإقناع على النحو المتوقع منها بصورة مشروعة. وللأسف، فقد أصبحت تلك المنظومة منبرا تدور فيه علاقات القوة بطريقة علنية لخدمة مصالح استراتيجية معينة.

ومع ذلك، تشير الإمكانيات التي برزت في نهاية الحرب الباردة، إلى إمكانية تعزيز وجود الأمم المتحدة على الصعيدين المؤسسي والسياسي، كي تتمكن من التصدي للتحديات الأهم التي يواجهها العالم، من قبيل تغير المناخ والحفاظ على البيئة. وكيف يمكن أن نظل غير قادرين حتى الآن على إنشاء هيكل عادل وحقيقي للحوكمة العالمية على الرغم من التزام الجميع بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الأساسية؟

يود الكرسي الرسولي تقديم إجابة أخلاقية عن ذلك السؤال عن طريق توجيه الانتباه إلى أهمية القيم التي تشكّل أساسا لجميع المجتمعات البشرية بالضرورة. وفي الواقع وقبل الأخذ بأي اعتبارات سياسية أو تقنية، فإن من المهم أن نتساءل عما إذا كانت الأزمات التي تهز كوكب الأرض حالياً، ترتبط بأزمة الثقة في القيم الجماعية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة نفسه. وعلاوة على ذلك، ينشأ السؤال عما إذا كانت الأزمات التي يعاني منها كوكبنا ترتبط بأزمة أنثروبولوجية خطيرة تتعلق بعدم وجود فهم مشترك لمعنى أن نكون بشراً.

نشهد اليوم انكماشاً في المدى العملي لتطبيق الأغراض والمبادئ المنصوص عليها في الديباجة وفي الفصل الأول من الميثاق. وأشير هنا بشكل خاص إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وممارسة التسامح بروح حسن الجوار، وتضافر القوى من أجل صون السلام والأمن، واللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، والتعاون على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن فقدان الثقة في قيمة الحوار وإغراء المحاباة المسبقة لطرف دون الآخر في النزاعات الوطنية أو الإقليمية يشكلان خطراً على احترام الآليات القانونية للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن سمو القيم التي أكدها الميثاق ينبغي أن يدفعنا إلى اعتماد جميع الوسائل الممكنة لضمان حماية الفئات الأكثر ضعفا، والتمسك بسيادة القانون وحقوق الإنسان، وحماية الأرصدة الثقافية والدينية القديمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاسبار مارتيتز (أنغولا)

مما يزيد من وضوح الطابع الملح للوضع ما يجري من أحداث في الشرق الأوسط، لا سيما في سوريا. لا يمكن أن يكون هناك أي حل خارج قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني وتنفيذ الآليات المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. لا يجب على جميع الأطراف المعنية أن تفعل كل ما هو ممكن لتسهيل مهمة الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا فحسب، بل أيضا لضمان تقديم المساعدة

الإنسانية للسكان المنكوبين. على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده ليكفل أن تعتمد جميع الأطراف المعنية التفاوض بديلاً عن اللجوء إلى السلاح، والمطالبة بالاحترام الفعال للحرية الدينية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة.

وكما كرر ذلك البابا بينيديكتوس السادس عشر مؤخرا خلال زيارته إلى لبنان، فإنه ينبغي أن نُعنى بالأفكار الداعية إلى السلام والإبداع، وأن نجد السبل لقبول كل شخص في اختلافه، ولذلك ينبغي أن نبرز أمام العالم احترام الأديان بعضها لبعض، واحترام الإنسان بوصفه من مخلوقات الله، وحب الجار كأمر أساسي في جميع الأديان. بتلك الطريقة، باستخدام جميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك المساعدة المادية، يجب أن نساعد على وضع حد للحرب والعنف، بحيث يتسنى للجميع أن يشاركوا في إعادة بناء السلام. بعد عودته من لبنان، دعا قداسة البابا البلدان العربية أن تقدم، كبلدان شقيقة، حلولاً عملية تحترم كرامة كل فرد وحقوقه ودينه. على أولئك الذين يرغبون في بناء السلام أن يكفوا عن النظر إلى الآخر باعتباره شراً يجب القضاء عليه. ليس من السهل أن نرى في الآخر شخصاً يجب احترامه ومحبته، بيد أن ذلك أمر ضروري إذا كنا نرغب في بناء السلام، وإذا كنا نرغب في الأخوة.

علاوة على ذلك، لا يمكن إلا لمجتمع دولي يتمتع بقيم راسخة تُعلي من شأن الكرامة الإنسانية أن يقدم حلولاً حيوية للأنواع الجديدة من الصراعات التي تشعلها جماعات عابرة للحدود الوطنية، تقوم بنشر أيديولوجية هيمنة تنسب نفسها زوراً إلى الدين وتزدري الحقوق الفردية والسلم المدني. ونشير هنا إلى عدم الاستقرار والهجمات الإرهابية الأخيرة في بعض بلدان أفريقيا وآسيا، أو التواطؤ بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب في مناطق أخرى من العالم.

وحتى بعيدا عن حالات الصراع، فإن جميع الدول اليوم، غنيها وفقيرها، ترى استقرارها تتهدده الأزمة الاقتصادية التي لم يعثر لها حتى الآن على حل حقيقي مستدام. قبل سنوات قليلة فقط، كانت المناقشات الدولية تدور أساسا حول السبل الممكنة لمشاطرة موارد البلدان الغنية، حيث يبدو الرفاه قد تأسس بشكل راسخ، أو حول الاعتراف بشرعية حقوق البلدان النامية. وكان النقاش يدور حول إيجاد التوازن الصحيح بين التجارة الحرة والمساعدة المالية؛ ونقل الدراية الفنية والتكنولوجيات والمساعدة المباشرة للسكان الأشد فقراً؛ وصراع الأفكار حول الديون الخارجية للبلدان الأكثر فقراً؛ ودور منظمة التجارة العالمية وارتباطاتها بالأمم المتحدة؛ وإصلاح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛ وحصول الجميع على الأدوية الأساسية.

يجب أن تستمر تلك المناقشة التي لا مفر منها، حتى وإن طغت عليها اليوم المسائل المتعلقة بالاستقرار المالي، بتأثيرها العالمي، وجعلتها أكثر تعقيداً. في الواقع، نستطيع جميعاً أن نرى أن الاستقرار المالي للمجتمعات الأكثر تقدما قد تعرض للخطر الشديد، لا سيما بسبب السياسات الاقتصادية قصيرة المدى التي غالباً ما ترتكز فقط على تحقيق أقصى قدر من الأرباح.

خطر انهيار النظم المالية في الاقتصادات التي كانت حتى الآن الأكثر ازدهارا له عواقب وخيمة على التماسك الاجتماعي. فقد أدى إلى تجدد أوهام قديمة مثل استعار النزعة القومية، والشعبوية، وكراهية الأجانب. أضف إلى ذلك مأساة ملايين الناس الذين أنهكهم الجوع والافتقار إلى الرعاية الصحية الأساسية والفقر المدقع، وكذلك مأساة الأعداد الكبيرة من السكان الذين يعيشون في ظروف غير إنسانية، والأشخاص المشردين واللاجئين، ومن بينهم آلاف الأطفال.

نظرا لصعوبة إيجاد حلول مشتركة تحترم مبادئ تقرير المصير والاستقلال والمساواة بين الدول وحق الشعوب، فقد نشأت الأزمة الأنثروبولوجية التي تحدثت عنها، إلا وهي عدم

الاقتناع بما يتمتع به الفرد من كرامة سامية حتى وهو في أول مراحل الحمل به، أو في طور التكوين، أو في حالة صحية ميؤس منها.

من الوهم محاولة خلق انسجام حقيقي بين الشعوب، وضمان التعايش السلمي والتعاون الحقيقي بين الدول إن كنا نكتفي برؤية للجنس البشري – بدون أن ننكر نظرياً أهمية الكرامة والحقوق الأساسية للفرد – تحصر البعد العميق للشخص وتفرده في العوامل الثانوية، وتصر على مفاهيم جماعية غامضة تقلل من شأن الفرد وتنظر إليه على أنه مجرد مستهلك أو عامل من عوامل الإنتاج في السوق. الإنسان ليس مجرد رقم ضمن الجماهير من سكان العالم. ولا يمكن النظر إلى جماهير سكان العالم ببرود أو مع الاشتباه في أنها تشكل خطرا يهدد التوازنات البيئية والاجتماعية. إننا نتكلم عن الرجل والمرأة، ولكل كرامته وحقوقه. الرؤى الأيديولوجية التي لا تأخذ ذلك في الاعتبار تؤدي على نحو لا يمكن إصلاحه إلى التفكك الاجتماعي والصراع.

بذلك المعني، يجب أن نرفض محاولات النظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن تفسير المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، استناداً إلى رؤية محدودة ونسبية للجنس البشري، تستخدم بذكاء بعض التعبيرات الغامضة، وتهدد الحق في الحياة، وتمثل تفكيكا لنموذج الأسرة القائم على أساس الاتحاد بين رجل وامرأة بهدف الإنجاب وتربية الأطفال. وفي نهاية الأمر، يمكن أن تؤدي تلك المحاولات إلى إضعاف مصداقية المنظمة وشرعيتها، بوصفها أداة عالمية للتعاون المستدام والسلام، إضعافاً يتعذر إصلاحه.

ما يهم في المقام الأول هو تقديم حل فعال للنقاش المفتوح بشأن إصلاح وتحسين أداء أجهزة الأمم المتحدة من أجل تنشيط قدرتها على استباق النزاعات وحلها سلميا. بيد أن ذلك لن يكون ممكنا إلا من خلال جهد متجدد باستمرار للعودة إلى الرؤية المؤسِّسة للمنظمة. ولن يكون السلام المستدام ممكنا من دون أن ننخرط كلنا جميعاً في حوار بناء موجَّه نحو تحقيق أوضاع معيشية كريمة ولائقة لجميع البشر.

لا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال الإيمان المشترك بالقيم الأساسية التي تضمن احترام الحياة البشرية. في ذلك الصدد، فإن احترام الحرية الدينية أمر ضروري، سواء في إطار الحياة العامة الوطنية أو الدولية. يخبرنا العقل بأن كل شخص يتمتع بكرامة سامية، تنطوي على حرية الفرد في تحديد مصيره النهائي، ويجب على السلطات الوطنية والدولية، وكذلك الآليات الاجتماعية، أن تحترمها احتراما كاملا. هذا هو السبب في أن الأعمال التي تقوم بها الحكومات والمنظمات الدولية يجب أن تسعى بالضرورة إلى تعزيز التنمية البشرية الشاملة، وخلق الظروف القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تعكس بصدق أهمية كرامة الإنسان وبعدها السامي، سواء على المستوى الشخصي أو الجماعي.

ينبغي ألا ننظر إلى الدين إلا بوصفه عاملا من عوامل السلام والتقدم، وقوة حية من أجل تحقيق الرفاه للجميع. إنه، في الحقيقة، يقود البشر إلى التسامي فوق كل مصلحة أنانية وتكريس طاقاتهم لخدمة الآخرين، بما في ذلك إحلال السلام بين الشعوب. ذلك هو السبب في أن جميع أشكال التعصب والإقصاء وجميع أعمال العنف ضد الجار إنما هي استغلال للدين وانحراف عنه. علاوة على ذلك، فقد أثبت التاريخ أن مفهوم العلمانية المنحازة، أو التسامح الذي من شأنه أن يحصر المسائل الدينية في المجال الخاص، لا يمكن إلا أن تقوض أسس التعايش السلمي، على الصعيدين الوطني والدولي.

وما فتئ الكرسي الرسولي يشارك في أنشطة التعاون الدولي منذ أن صار لها هيكل مؤسسي لأول مرة. فأنشأنا بعثتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٦٤. وسبب

وجودها في إطار القانون الدولي في هذه المؤسسة الحكومية الدولية هو أولاً وقبل كل شيء رغبتها في أن توفر للمجتمع الدولي رؤية متسامية للحياة والعلاقات الاجتماعية، مع التذكير على نحو خاص بكرامة الفرد وحقوقه الأساسية، ويأتي في المقام الأول الحق في الحرية الدينية. والمجتمع الدولي يرحب دائماً بهذه المساهمة، مما يسمح بالتعمق في المبادرات المشتركة، حيث يجب إعادة التأكيد دائماً على الوحدة الأساسية للأسرة البشرية، والدعوة إلى سخاء الأفراد والشعوب.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وبهذه الروح يود الكرسي الرسولي أن يقدّم مساهمته في الدورة الحالية للجمعية العامة، ويؤيد الرغبة التي أعربتم عنها في خطابكم الافتتاحي، سيدي الرئيس، ومفادها وجوب أن تجدّد جميع الدول الأعضاء التي تتشاطر المسؤولية عن تنفيذ مبادئ وأهداف المنظمة التزامها بحل النزاعات عن طريق الحوار السلمي وليس باللجوء إلى المواجهة. ولن تتحقق تطلعات وآمال الجميع إلاّ بهذه الطريقة فحسب. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تؤدي الأمم المتحدة دورها الذي لا غنى عنه في تحقيق السلام والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باك كيل يون، نائب وزير الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد باك كيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأتوقع من قيادتكم الكفؤة أن توجه الجمعية صوب تحقيق النجاح.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناننا العميق لرؤساء دول وحكومات وشعوب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأمين العام، ورئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، وممثلي هيئات الأمم المتحدة والعديد من البلدان على تعازيهم العميقة التي أعربوا لنا عنها بوفاة القائد العظيم لشعبنا، كيم يونغ إيل، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. لقد بذل الجنرال كيم يونغ إيل الجهود الدؤوبة حتى آخر لحظة من حياته، بغية الحفاظ على كرامة وسيادة بلدنا وازدهار وسعادة شعبه، فضلا عن إنجاز قضية الاستقلال العالمي والسلام والاستقرار على صعيد العالم.

واليوم، وبعدما أشاد شعبنا بالعزيز المحترم المارشال كيم يونغ أون بصفته الزعيم الأعلى للحزب والدولة والجيش، فإن شعبنا يسعى جاهداً لبناء الدولة الاشتراكية المزدهرة والقوية. والعزيز المحترم المارشال كيم يونغ أون يضمن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية عن طريق المضي قدماً في سياسة سونغون، أي العسكر أولاً، التي نفذها الجنرال كيم يونغ إيل بحسن نية. إنه يقود بحكمة مسيرة التقدم العام لتطوير اقتصادنا، وتحسين معيشة الشعب، ووضع استراتيجية إنمائية ذات نمط خاص بنا وأساليب مبتكرة ببصيرة نفاذة تجاه العالم.

إن عزيزنا المحترم المارشال كيم يونغ أون عاقد العزم على جعل شعبنا، الذي تغلّب على المشاق المتعددة، يتمتع بحياة سعيدة على النحو الذي يرضيه في دولة اشتراكية مزدهرة. ويعكف عزيزنا المحترم المارشال كيم يونغ أون على تنفيذ سياسة خارجية مستقلة، وفتح فصل جديد في تطوير العلاقات مع البلدان الأخرى الصديقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمعزل عن الماضي. ويواكب شعبُنا العزيز المحترم المارشال كيم يونغ أون بثقة مطلقة به، ويتقدم بقوة نحو تحقيق النصر النهائي مع الإيمان والتفاؤل التامّين بالمستقبل وهو موحّد وراءه.

ولقد أعطى تأسيس الأمم المتحدة في القرن الماضي الأمل للبشرية بعد حرب عالمية مأساوية – الأمل في تحقيق الرخاء

المشترك من خلال كفالة السلام والأمن، وتطوير التعاون بين الدول استناداً إلى مبدأ المساواة في السيادة. ومع ذلك، وعقب مرور العقد الأول من القرن الجديد، فإن رغبة الجنس البشري تلك لم تتحقق اليوم بعد. إن العلاقات الدولية في الوقت الراهن أخذت تتصف بالاستكبار والتعسف على نحو اكثر انكشافاً من أي وقت مضى، واستخدام القوة وأعمال إرهاب الدولة بهدف التعدي على السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية وإحداث تغيير في النظام هما الامران اللذان يُرتكبان تحت ذرائع من قبيل عدم الانتشار والتدخل والإنساني.

ونحن نشهد الآن قيامة العلاقات الدولية التي عفا عليها الزمن التي كانت سائدة خلال النصف الأول من القرن العشرين، عندما سيطرت حفنة من الدول الكبرى على العالم باللجوء إلى استخدام القوة. وهذه القيامة تشوه مصداقية الأمم المتحدة، التي تتمثل مهمتها في كفالة السلم والأمن العالميين.

والحقيقة أن الموضوع ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“ الذي اختير للدورة الحالية يبيّن خطورة الحالة الدولية الراهنة. والمسألة الأكثر خطورة على الساحة الدولية في الوقت الحاضر هي الانتهاك الصارخ لمبدأي احترام السيادة والمساواة. وما لم يتم القضاء جيداً على الاستكبار والتعسف في بعض البلدان، فسيكون من الصعب القول إن الأمم المتحدة تفي بدورها وعملها كمركز لتنسيق العلاقات التعاونية بين الدول، استناداً إلى مبدأ المساواة في السيادة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي رفض التدخل وممارسة الضغط واستخدام القوة على النحو غير المبرر، وهي الامور التي تنتهك سيادة سوريا وسلامة أراضيها، وحق فلسطين في تقرير المصير والوجود.

إن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، ولا سيما تعزيز سلطة الجمعية العامة هما المسألتان الملحتان لتعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في العلاقات الدولية.

وقرار الجمعية العامة الذي اتخذ منذ فترة طويلة والقاضي بتفكيك ما يسمى قيادة الأمم المتحدة المتمركزة في كوريا الجنوبية، والقرار الذي يتخذ سنوياً بإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا لا يزالان حبراً على ورق. وهذان مثالان نموذجيان يظهران الحاجة إلى تعزيز سلطة الجمعية العامة.

ومن الطبيعي تماما للجمعية العامة، التي تمثل الإرادة العامة لجميع الدول الأعضاء، أن تشرف على مجمل أنشطة المنظمة. وينبغي على وجه الخصوص إيلاؤها السلطة لإجراء استعراض نهائي لقرارات مجلس الأمن المتصلة بالسلام والأمن، مثل الجزاءات واستخدام القوة. وينبغي عدم التغاضي أبداً عن إساءة استخدام مجلس الأمن من جانب عدد قليل من البلدان كأداة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية. ففي نيسان/أبريل الماضي، أثارت الولايات المتحدة مسألة اطلاقنا مركبة فضائية على نحو مشروع وسلمي وفقاً للقانون الدولي العالمي، وأجبرت المجلس على اعتماد بيان ظالم. وهذا وحده يبيّن كيف أن المجلس يُساء استخدامه.

إن إصلاح مجلس الأمن، الذي يكمن في صميم الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، أمر لم يعد ينبغي تأخيره. إذ ينبغي تنفيذه بطريقة تضمن المسؤولية، والشفافية، والحياد، والموضوعية في أنشطته، وتكفل التمثيل الكامل للبلدان النامية في تكوينه.

وثمة هيئتان أخريان في الأمم المتحدة يتبيّن فيهما بشكل صارخ الكيل بمكيالين ونظرية القوة هما اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. فينبغي وضع حد للتسييس والانتقائية والكيل بمكيالين في المداولات المتعلقة بحقوق الإنسان. وينبغي ألاّ نسمح أبداً باستمرار الممارسة المتمثلة في أن حالات حقوق الإنسان في بلدان مختارة إما تكون موضع تساؤل أو يجري تجاهلها ببساطة وفقا لأغراض الغرب ومصالحه السياسية والقيم المعيارية الغربية.

وفي ميدان التنمية المستدامة، التي هي الآن أحد الأهداف الثلاثة التي حددتها الأمم المتحدة، ينبغي تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي انعقد في ريو دي جانيرو خلال حزيران/يونيه الماضي. وينبغي اتخاذ تدابير عملية لحل مسائل من قبيل إقامة علاقات اقتصادية وتجارية دولية منصفة، والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيات النظيفة بيئياً إلى البلدان النامية، وتعزيز الدعم المالي.

واليوم، بسبب استمرار السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا تزال الحلقة المفرغة من المواجهة وتفاقم التوتر تُبلي شبه الجزيرة الكورية التي أصبحت النقطة الساخنة الأشد خطورة في العالم، حيث يمكن لشرارة ما أن تفجّر حربا حرارية نووية. وفي صميم هذه السياسة العدائية، التي دامت لأكثر من نصف قرن تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يكمن اعتزام الولايات المتحدة تدمير ما اختاره شعبنا من أفكار ونظام، واحتلال شبه الجزيرة الكورية بأكملها، بغية استخدامها كنقطة انطلاق في سبيل تنفيذ استراتيجيتها للهيمنة على آسيا كلها.

ومنذ اليوم الذي تأسست فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أعلنتها الولايات المتحدة عدوة لها ورفضت الاعتراف بسيادتها. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت تمارس كل نوع من أنواع الجزاءات والضغوط والاستفزازات العسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأكثر من نصف قرن. وسياستها العدائية ضاربة الجذور في المجال العسكري. ولا يمكن العثور على سابقة في التاريخ الحديث لاستمرار الحالة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة كطرفين متحاربين بعد انتهاء القتال منذ أكثر من ٦٠ عاماً بالإجمال.

وبغية القضاء على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقوة، انتهت الولايات المتحدة بالفعل من وضع مختلف سيناريوهات الحرب، وهي تنتظر الفرصة لتنفيذها، كما أنها حددت في خطة طارئة فرض الحكم العسكري بعد الغزو العسكري. ووفقا لخطط العمليات العسكرية تلك، ما فتئت الولايات المتحدة تجري مختلف المناورات العسكرية المشتركة تحت شتى الاسماء في شبه الجزيرة الكورية وحولها لعدة عقود. وثمة مثال نموذجي على ذلك هو المناورة العسكرية المشتركة المسماة أولجي حامي الحرية، التي جرت في نهاية آب/أغسطس الماضي، وشملت أعدادا ضخمة من القوات المسلحة، مما دفع بالوضع في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الحرب.

ولقد حال صبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقدرتها على الدفاع عن النفس بالردع العسكري دون أن تتحول الاستفزازات العسكرية المستمرة للولايات المتحدة إلى حرب شاملة في شبه الجزيرة الكورية. ومع ذلك، هذا لا يعني أن صبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا ينضب. إن شعبنا يقدّر السلام والاستقرار في سعيه إلى تحقيق هدفه العام المتمثل في بناء دولة مزدهرة وقوية. ولكن كرامة أمتنا وسيادة بلدنا هما حتى أكثر قيمة.

إن موقفنا المبدئي يرتكز على رد الفعل تجاه الاستفزازات المتهورة التي يمارسها المعتدي بتوجيهنا له ضربة مماثلة على الفور، دفاعاً عن كرامة أمتنا وسيادتها، ومواجهة الحرب العدوانية بحرب عادلة لإعادة توحيد البلد. وتثبت حقائق الوضع في شبه الجزيرة الكورية أننا كنا على حق تماما في بناء قدرة الردع العسكري بغية دفاعنا عن النفس، عن طريق شد الأحزمة من أجل مواصلة تنفيذ سياسة سونغون المتبعة، أي العسكر أولاً، وتحقيق الاستقلال. ورادعنا العسكري هو سلاح قوي يدافع عن سيادة البلد، ووسيلة قوية لمنع نشوب الحرب في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن أنه ضمانة قوية

تمكّننا من تركيز جهودنا على البناء الاقتصادي، وتحسين سبل عيش الشعب.

والطريقة الوحيدة لمنع الحرب وكفالة السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية تكمن في وضع حد للسياسة العدائية التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. هذه السياسة هي السبب الجذري الذي جعل شبه الجزيرة الكورية اشد النقاط الساخنة خطورة في العالم، وهي العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام والأمن الدائمين. والمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي أيضا نتاج تلك السياسة. وليس بالإمكان حل أي مشكلة من هذه المشاكل، بما في ذلك المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، دون إنهاء السياسة العدائية للولايات المتحدة أولاً، التي تعتبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العدو المستهدف وتحاول تضييق الخناق عليها بأي ثمن. هذا هو جوهر عملية حوارنا مع الولايات المتحدة، والدرس الذي استخلصناه من الخبرة العملية.

منذ مطلع القرن الجديد، انعقد مؤتمرا قمة بين الشمال والجنوب، وسط شعور جميع مواطنينا بالحماسة السعيدة. ولقد أسفرا عن اعتماد الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب الصادر في ١٥ حزيران/يونيه، والاعلان الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، اللذين أوجدا مناخا من الرغبة العارمة في تحقيق المصالحة والتعاون بين الشمال والجنوب وإعادة توحيدهما. ومع ذلك، وبعد تولي السلطات الكورية الجنوبية زمام الامور بوقت قصير، ألغت جميع الاتفاقات بين الكوريتين، بما في ذلك إعلان ١٥ حزيران/يونيه المشترك بين الشمال والجنوب، وإعلان ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وهي الاتفاقات التي كانت موضع ترحيب حار وتحظى بدعم كامل من الأمة الكورية والمجتمع الدولي بأسرهما، بما في ذلك الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، تسببت المواجهة بين أبناء الوطن والنظامين بتدهور شديد في العلاقات بين الكوريتين. ورشّت السلطات الكورية الملح على جراح شعبنا، الذي تعرض لهذه الخسارة الوطنية الضخمة، وأهانت حتى كرامتنا العليا بممارسة أعمال الإرهاب السياسي، وتركت العلاقات بين الكوريتين مفلسة تماما. فالتاريخ سيقدّمها إلى العدالة.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستتعاون مع أي شخص يرغب حقاً في إعادة توحيد البلد وتحقيق المصالحة الوطنية والازدهار فيه. ومن خلال ممارسة المسؤولية والصبر، والاعتماد على الجهود المتضافرة للأمة، فهي تبذل كل جهد ممكن لتحقيق القضية التاريخية المتمثلة في إعادة توحيد الوطن عن طريق منع تدخل القوى الخارجية، ومنع أي محاولة للقوى المناهضة لتوحيد الوطن من تحقيق الانقسام الوطني الدائم.

وسوف تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعزيز وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان التي تحترم سيادتها، عملا بمبادئ الاستقلال والسلام والصداقة التي تقوم عليها سياستها الخارجية، وسوف تتعاون بنشاط مع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتأمين السلام والاستقرار العالميين وتحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ماركو ألبويا، نائب وزير الخارجية والتكامل السياسي في إكوادور.

السيد ألبويا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن أتقدم اليكم بتهاني حكومة إكوادور على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، التي من أجلها سوف نقدم أي دعم تحتاج إليه للمساعدة على تحقيق الالتزامات الواردة في جدول الأعمال الدولي، ولا سيما تلك التي لها علاقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

إننا نشارك في هذا المنتدى الهام بغرض واضح يتمثل في تشاطر ما لدينا من أفكار ومقترحات تتعلق بالنظام الدولي الذي ينظّم عملنا. ونحن ندرك جيدا أن منظومة الأمم المتحدة قد أنشئت في منتصف القرن الماضي، وأن هيكلها قائم، من بين أمور أخرى، على أساس مبادئ النزعة الإنسانية وتعددية الاطراف والمساواة بين الدول أمام القانون. ومنذ ذلك الحين، تكافح الغالبية العظمى من البلدان لتحقيق الامتثال لهذه المبادئ، ولكن هناك أيضا بلدان مكّنتها قوّتها على نحو خاطئ من عدم ارتقائها الى مستوى المبادئ والالتزامات داخل المنظومة.

لقد تغير العالم كثيرا منذ أن صُمّمت خريطة الطريق للأمم المتحدة، ويجب أن تتكيف وظائفها مع المطالب الجديدة للعلاقات الدولية، التي تتصف بتبادل المعلومات والاتصالات وبالاقتصادات المترابطة. ونعتقد أن الوقت قد حان من أجل وضع حد للاستغلال السياسي غير المشروع لهيئات الأمم المتحدة من جانب بعض القوى التي لا تزال تمارس الضغوط السياسية والاقتصادية، وحتى التدخل عسكريا في دول ذات سيادة تنتقد حكوماتها الوضع الدولي الراهن، أو تركز على إيديولوجيات مختلفة عن تلك التي يروج لها بعض القوى، أو تعارض سياساتها العامة المصالح الاقتصادية للشركات الكبيرة عبر الوطنية. وهذا الضغط ينزع الشرعية عن النظام ويشوه تعددية الأطراف نفسها.

وفي السنوات الخمس من عمر حكومة الرئيس رافايل كوريا، استعادت إكوادور السيادة في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياساتها الداخلية والدولية، وهي تتابع تنفيذ القرارات التي تعزز العلاقة الافقية بين البلدان التي لديها الحقوق والواجبات نفسها. وفي تلك السنوات الخمس الماضية دعمت إكوادور السلام. لهذا السبب، أعربنا عن قلقنا إزاء العواقب الوخيمة التي ستحل بالبشر نتيجة التدخلات العسكرية التي تقوم بها القوى الكبرى، ولهذا السبب ندعو بصوت عالٍ الى الحوار واحترام حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعوب في جميع البلدان التي تدور فيها الصراعات. لقد بات لدينا ما يكفي من الرؤى الجغرافية السياسية التي تُفرض بالقوة، وتقضي على حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، ترحب إكوادور مع آمال عريضة وحماسة بعملية الحوار مع جمهورية كولومبيا الشقيقة، وهي تعد الخطوة الأكثر جرأة التي يمكن أن تتخذها حكومة ذلك البلد الشقيق.

يشهد العالم اليوم تغييرات مستمرة في توزيع القوة. فقد نشأت قوى إقليمية جديدة في السنوات الـ ٢٠ الماضية وبدأت تضطلع بدور حاسم في السياسة والأمن الدوليين. فروسيا والصين والهند والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا والأرجنتين وإندونيسيا وفنزويلا والعالم النامي بشكل عام، هي الآن القوة المحركة للاقتصاد العالمي. لذا يعد تعزيز تعددية الأطراف وتشجيعها فيما يتعلق بالاحترام والمساواة فيما بين الدول ضرورة سياسية.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن بلدان أمريكا اللاتينية الملتزمة بتعددية الأطراف، استجابة منها للإجراءات الأحادية الجانب التي تقوض الاستقرار الدولي، أنشأت المؤسسات الإقليمية، مثل التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية – المعاهدة التجارية للشعوب، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعكف تلك الهيئات على استعادة مبدأ التمثيل العالمي في الحوكمة العالمية ومنحه خصائص جديدة وتكييفه مع واقع اليوم السياسي والاجتماعي. لكن، بينما تسعى هذه البلدان والمنظمات للحفاظ على مؤسسة العمل فيما بين الدول، يهدد استمرار الإجراءات الانفرادية دون تشاور لقوى معينة قدرة

الهيئات المتعددة الأطراف لتقديم استجابات مشروعة وصالحة للاحتياجات والمشاكل الدولية.

وفي هذا السياق، تعتقد إكوادور أن ضعف نظام صنع القرار في الأمم المتحدة يقوض القانون الدولي. ولذلك، تقوم الحاجة إلى إجراء حوار مفتوح من أجل إصلاح فعال لمنظمتنا. نعتقد أن الوقت قد حان للشروع في الإصلاح الهيكلي للأمم المتحدة الأمر الذي من شأنه أن يجعلها أكثر ديمقراطية ومواكبة للواقع، ويمنع الاستخدام السياسي وغير القانوني لهيئاتها. وسيصبح النظام ديمقراطيا حقا، كما يدعي ذلك، عندما يتقبل الجميع بأن لكل بلد صوتا وأن الأغلبية تقرر بطريقة ديمقراطية وحرة وذات سيادة، دون أن تتمكن مجموعة صغيرة من الدول التي تمثل ٢,٥ في المائة من عضوية المنظمة من ممارسة حق النقض ضد الـ ٩٧,٥ في المائة المتبقية.

يجب علينا بالطبع استعادة المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، ألا وهي المساواة القانونية بين الدول والعدالة الاجتماعية الدولية، واحترام القانون الدولي غير المشروط، وحماية جميع حقوق الإنسان والدفاع عنها والتعاون وتعزيز المصالح المتبادلة للدول، واحترام سيادة الدول، وحرية الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ووضع حد لأعمال الحرب العدوانية والتسوية السلمية للمنازعات من خلال الحوار، بدون اللجوء إلى التهديد أو ما هو أسوأ، استخدام القوة. ولكن، قبل كل شيء، يجب علينا استعادة مبدأ العمل الجماعي. ولذلك، يجب علينا أن نعطيه قيما، مثل العالمية والديمقراطية وتجاوز الحدود الوطنية.

ومن أجل أن تتمتع تعددية الأطراف الجديدة بالفعالية والكفاءة في عملها لصون السلام والاستقرار الدوليين، ينبغي ألا تدعم قوة حق النقض أو وجود ناد حصري، يقرر أعضاؤه، وهم مجموعة صغيرة من البلدان، مستقبل النظام وغيره من التدابير التي تؤثر على بقية البلدان. يتطلب النظام الجديد أن تحظى جميع البلدان، على قدم المساواة بتمثيل متساو في صنع القرارات التي تؤثر على النظام الدولي. فلا ينبغي السماح لبعض الدول بعدم الامتثال للمعايير الدولية، وبل يجب أن تطالب بدلا من ذلك، بالالتزام الصارم بالقانون الدولي والاحترام الكامل للسلطة القضائية الدولية باعتباره السبيل الوحيد لتعزيز التعايش السلمي بين الأمم.

تدعم الإكوادور الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي على الهيئات الدولية المعنية بصنع القرار. وندعو إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن يشمل قرارات بشأن فئات العضوية، ومسألة حق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم مجلس الأمن الموسع وأساليب عمله، وعلاقته مع الجمعية العامة، وبعبارة أخرى، التغيير الشامل في تكوينه وأعماله. والقصد هو مجلس الأمن يتسم بالتمثيل الموسع والديمقراطية والفعالية لتمكين المجتمع الدولي من الحصول على نظام الأمن الجماعي الملائم. ونعتقد أننا يجب أن نعمل على هذا الاقتراح، ودراسته، ومناقشته واتخاذ قرار بشأنه معا.

يدعو بلدنا أيضا إلى إجراء التنشيط الشامل لأعمال الجمعية العامة. ونقترح أن يكون دور الجمعية بوصفها الجهة الوديعة الرئيسية للسيادة العالمية معترفا به اعترافا كاملا في إطار منظومة الأمم المتحدة نظرا لأنها الجهة الوحيدة التي تمثل فيها جميع الأعضاء. لذلك، ينبغي أن تحظى الجمعية العامة بالقدرة على المناقشة واتخاذ القرارات الملزمة بشأن جميع المسائل الهامة المدرجة في جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك السلام والأمن الدوليين.

وثمة مثال على اختلال التوازن وغياب الديمقراطية في النظام الحالي للأمم المتحدة الذي يجسد بوضوح الحاجة الملحة إلى إجراء الإصلاح وهو حالة استمرار الحصار البغيض على جمهورية كوبا الشقيقة لأن القوة الاقتصادية والعسكرية قادرة على فرض إرادتها ورؤيتها السياسية رغم صدور قرار بخلاف

ذلك من ١٨٦ بلدا. ثم لا يمكن أن تواصل الولايات المتحدة إدراج كوبا على قائمتها الباطلة للدول الراعية للإرهاب لمجرد عدم رغبة أمريكا الأيديولوجية في قبول كون الجزيرة قد نجت من عزلتها القسرية. وقد اضطلع التعسف بدور كبير في تلك المسألة.

فقد أعلنت كوبا أن أراضيها لم تستخدم قط ولن تستخدم أبدا في تنظيم أعمال إرهابية تستهدف أي بلد أوتمويلها أو تنفيذها، بما في ذلك الولايات المتحدة. وبالمثل، قد ذكر رئيس الولايات المتحدة البارز السابق، جيمي كارتر، أن دور هافانا بوصفها ضامنا في محادثات السلام بين القوات الثورية المسلحة لكولومبيا والحكومة الكولومبية يدحض أي حجة بشأن ضرورة بقاء كوبا في تلك القائمة. وقال الرئيس السابق، الذي نعتبره صديقا لقضية أمريكا اللاتينية، أن حوارا يتسم بصدق أكثر يمكن أن يجري بين البلدين إذا شطبت الولايات المتحدة كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. نحن نشاطره هذا الرأي وندعمه.

ويدعم بلدي، بما يتفق مع اعتراف الإكوادور بالدولة الفلسطينية داخل حدود ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها، إدراج فلسطين كعضو كامل العضوية في هذه المنظمة. وبالمثل، تؤكد الإكوادور دعمها للحقوق التاريخية لجمهورية الأرجنتين في جزر مالفيناس. تمهد الحالة الخاصة التي تنطوي على مفارقة تاريخية لتلك الجزر الطريق أمام استئناف المفاوضات المباشرة مع المملكة المتحدة، كما دعت الأرجنتين. وهي دعوة ما برح يُجدد تأكيدها في عدة قرارات من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

بالنسبة للإكوادور، من الضروري أن تخضع النزاعات، بما فيها تلك المتعلقة بالحدود، للتسوية السلمية. وقد حققت الإكوادور ذلك بنجاح.

وقد عملت أيضا الإكوادور لتعزيز المؤسسات الأساسية للقانون الدولي، مثل حرمة البعثات الدبلوماسية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١ بشأن العلاقات الدبلوماسية. وأود أن أذكر أنه، قبل بضعة أسابيع، شهدت حكومة الإكوادور نزاعا دبلوماسيا غير متوقع مع حكومة المملكة المتحدة بشأن المسألة ذاتها. وردا على ذلك، دعت الإكوادور إلى تبني مختلف المحافل المتعددة الأطراف قرارات لتأكيد ذلك المبدأ من القانون الدولي. يجب أن نقول مع الامتنان العميق إن الإكوادور تلقت الدعم الحازم، من حكومات الدول الأعضاء في اتحاد دول أمريكا الجنوبية، ومنظمة الدول الأمريكية والحكومات الأخرى، مثل روسيا، الذي يدين أي محاولة للدخول القسري إلى أماكن العمل الدبلوماسية أو انتهاكها.

ووفقا لذلك، أدانت حكومة الإكوادور أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الشنيعة، عندما تعرضت بعثة الولايات المتحدة الدبلوماسية وقنصليتها في القاهرة وبنغازي لهجوم من قبل الجماعات المسلحة وأسفر عن ذلك خسائر مأساوية في الأرواح، بما في ذلك سفير الولايات المتحدة إلى ليبيا، السيد كريستوفر ستيفنز. تقف الإكوادور تضامنا مع شعب الولايات المتحدة وتؤكد من جديد إدانتها لتلك الأعمال العنيفة ضد الأفراد التابعين للولايات المتحدة العاملين في ليبيا ومصر. ونعلن احترامنا، مرة أخرى، لحرمة مباني البعثات الدبلوماسية.

يعتقد بلدي أنه من الضروري أن تدعم المنظمات الدولية جميع حقوق الإنسان وأن تشجع مراعاتها وتطويرها. ينبغي أن يكون ذلك هدفها النهائي، وليس مجرد وسيلة سياسية صحيحة لجعل المناقشة جذابة أو لتبرير تنفيذ رؤية جغرافية سياسية بشأن الوقائع الثقافية المختلفة. وحقوق الإنسان مبدأ نعيشه كل يوم، ونطوره باستمرار ونتسمك به.

وهي مبدأ يشمل البشرية جمعاء بدون استثناء، أو تمييز ، أو تحديد فئات أو أولويات دون سواها. ولا يقبل المبدأ أي تحفظات أو ازدواج المعايير. وهو إما أن ندافع عنه بصورة كاملة و نخضع له أو نرفضه. ولكن الامتثال له على نحو مشروط و جزئي أمر غير مقبول. وبالطبع، نحن نتكلم عن التدرج فيما يتعلق بوضع الصكوك الدولية والوطنية التي تنظم حقوق الإنسان والهيئات القانونية الدولية التي تضمن الامتثال لتلك الصكوك.

أن نكتب على الورق أن جميع الرجال والنساء في جميع أرجاء العالم متساوون بدون أن نطبق ذلك أمر لا يعدو كونه نفاقا. ويمكن إيجاز حقوق الإنسان، في مجموعها، في الحق في الحياة. والتساؤل المطروح الآن هو: كم من آلاف البشر الذين يجب مواصلة التضحية بهم باسم المبدأ المجرد بدون فهم وبدون الشعور حقا بما يعنيه المفهوم. ومتى ستتساءل البشرية، على سبيل المثال، عما إذا كان الدفاع عن الديمقراطية بصيغتها الغربية أو تراكم رأس المال عبر الوطني وتوسيع نطاق الجريمة المنظمة سيشكل مبررا وافيا للتضحية بعشرات الآلاف من البشر أو لتدمير الكوكب.

وبغية كفالة حقوق البشر، وتعميق تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق تناغم الطبيعة مع تحمل المسؤولية الكاملة نحو جميع الأجيال، غيرت إكوادور بعض السياسات التقليدية بعد اعتماد دستور إكوادور الجديد في عام ٢٠٠٨. وندرك أن علينا التغلب على المفهوم القديم الذي مفاده أن سيادة القانون تكمن في قوانين منقوشة على الصخر وتمت الموافقة عليها في فترة ما من التاريخ ولكن عفا عليها الزمن ولا تواكب الواقع اليوم. ولا يمكن أن يكون القانون مجردا، لأنه من حيث الجوهر كائن حي لازم لتوفير الأمن للبشر، ولا يمكن أن يكون منفصلا عن الواقع. ولذلك السبب ندعو إلى مناقشة المعايير التي تشكل جزءا من التعايش القانوني الدولي واستكمالها، لأن تطبيقها القسري يؤدي إلى إشاعة الفوضى ويضعف سيادة القانون الدولي.

ومن ذلك المنطلق، يتطلب منا دستورنا أن نعيش في دولة دستورية للحقوق والضمانات. والهدف الأساسي هو ما يسمى بلغة الكيشوا (سوماك كاوساي) أو ”الحق في الحياة الكريمة“ للناس والطبيعة، ومعرفة كيفية الحياة على نحو كامل بدون أي تمييز. وهي تقوم على أساس الكرامة والتضامن والمساواة وتكامل الناس والثقافات والقوميات والفئات الاجتماعية للناس والبلدان عموما.

والالتزام بتجسيد إنسانيتنا هو ما يتطلب منا أن نشجع التسامح والاحترام والدعم الكامل للجميع، لا سيما من يعانون من الإعاقة. وظلت إكوادور تحظى بالإشادة على الصعيد الوطني في ذلك الصدد، لأنها، في الأعوام الخمسة الماضية، حافظت على أعلى المراتب من حيث فعالية برامج الدعم وإعادة الإدماج في الحياة اليومية لأشقائنا وشقيقاتنا ذوي الإعاقة. فقوة نائب رئيسنا لينين مورينو غارسيس في مكافحته للتمييز ضد ذوي الإعاقة مكنته من أن يكون معروفا على نطاق العام. وأدى الإعجاب ببرامجه إلى ترشيحه لجائزة نوبل للسلام.

ونظرا لأن البشر في صميم عهد الثورة الشعبية، فإننا قدمنا الدعم الكامل لمن يعانون من الاضطهاد بسبب أفكارهم السياسية وميولهم الجنسية. ويستضيف بلدي أكبر عدد من اللاجئين في أمريكا اللاتينية وأحد أكبر أعدادهم في نصف الكرة الغربي بأكمله. ويعيش في إكوادور ٦٠ ٠٠٠ لاجئ تقريبا. كما أن لدينا حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ مهاجر لدواع اقتصادية. وأدى ذلك إلى إشادة هيئات الأمم المتحدة بنا وإعرابها عن الامتنان. ونظرا لأن الناس في حالة اللجوء وطلب اللجوء ما برحوا مدمجين في المجتمع الإكوادوري، فإنهم

يتلقون حماية سياسية واجتماعية فضلا عن إعانة اقتصادية من دولة إكوادور.

كما تشهد الفئات التي ما انفكت تتعرض للتمييز لأسباب عرقية أو ثقافية تحسنا كبيرا في حالتها. وتظهر ذلك مؤشرات التعليم والصحة والإسكان. ولكن قبل كل ذلك، شدد الرئيس رافاييل كوريا على أن العمل الذي يعود بالفائدة على أشد الناس فقرا هو الهدف الأساسي لسياسة الدولة. وجرى إدماج الفئات الاجتماعية في الحياة العملية للبلد، مع الاحترام الكامل للثقافة التي توارثوها عن أجدادهم وعاداتهم ومعتقداتهم وآرائهم السياسية.

كما أننا أحد البلدان التي قامت بتعزيز المساواة بين الجنسين وتطوير حقوق الإنسان وتطبيق تدابير للعمل الإيجابي تشمل جميع السياسات العامة في جميع مهام حكومتنا. ومع ذلك، أدت تلك التغييرات الناجحة إلى رد فعل من قطاعات من القوى التقليدية، داخل إكوادور وخارجها على السواء. و وبالأمس فقط، أشرنا إلى الذكرى السنوية الثانية لمحاولة الانقلاب والاغتيال. ولكن الأمور تغيرت. فالتمكين الكامل للمواطنين الذين يؤيدون الحكومة مكننا من التغلب على أزمة هذا العام وأيضا على حملة الانتقاد والتضليل التي شنتها وسائط الإعلام الدولية على أنشطة بلدنا وانجازاته.

وأود أن أبرز من هذه المنصة أن إكوادور هي البلد الأول في العالم الذي يعترف بحقوق الطبيعة في دستوره. فالطبيعة لم تعد مادة سلبية بل أصبحت مادة إيجابية. وفي ذلك الصدد، ينص دستور إكوادور على أن أمنا الأرض، أو (باشاماما)، حيث تتكاثر الحياة وتزدهر، لديها الحق في الاحترام الكامل لوجودها وصون وتجديد دوراتها الحيوية وهيكلها ووظائفها وعملياتها الإنمائية. وبالإقرار بتلك الحقوق، فإننا نغلق دائرة العلاقة التكاملية مع حقوق البشر. وأدى دستور إكوادور إلى إحراز تقدم رئيسي في المجالين القانوني والبيئي. وهو يتغلب على رؤية القانون المركزة على الإنسان السائدة في العالم. ونحن نتطلع إلى بدء مناقشة في هذا المنتدى تهدف إلى إعداد إعلان عالمي بشأن حقوق الطبيعة.

وفي مجال البيئة، تعد إكوادور أحد المشجعين الرواد على الصعيد الدولي للسياسات المتعلقة باستدامة البيئة. وطورنا مبادرات جديدة في مجال مكافحة آثار تغير المناخ، مثل آلية ''الانبعاثات الصافية المجتنبة''. وذلك ما جعل ''مبادرة ياسوني آي تي تي'' قرارا سياديا ابتكاريا. كما أننا خططنا لحماية الموارد الطبيعية وثقافات عدة مجموعات عرقية في منطقة الأمازون وقبلنا تحمل المسؤولية عن خفض انبعاثات غاز الدفيئة.

وفي ذلك السياق، ما برحت إكوادور رائدا في المناقشة الإقليمية بشأن وضع نموذج للتنمية المحلية المستدامة. وفي الوقت نفسه، بالترافق مع التحالف البوليفاري الإقليمي لكتلة الأمريكتين، نضطلع بدور بالغ الأهمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونلاحظ الإرادة السياسية الضئيلة، لا سيما في بلدان الشمال، للخضوع لالتزامات ملزمة قانونا بخفض انبعاثات غاز الدفيئة. واقترحت إكوادور، على الصعيد الدولي، نموذجا بديلا للتنمية التشاركية المستدامة.

وفيما يتعلق الأمر بتعزيز حقوق الإنسان وحرية التعبير، ظلت حكومة إكوادور وفية لتقاليدها، وهي حماية من يسعون إلى اللجوء في أرضها أو بعثاتها الدبلوماسية لأنهم ضحايا للاضطهاد السياسي، ومنحنا اللجوء السياسي للمواطن الأسترالي جوليان أسانج استجابة للطلب الذي قدمه إلى رئيس جمهورية إكوادور وبعد تقييم قضائي مستفيض. وكانت تلك فرصة فريدة للمجتمع الدولي لمناقشة عملية اللجوء في ذلك السياق وملاحظة التداعيات السياسية والقانونية والإنسانية لتطبيقها في إطار المراعاة الصارمة للقانون الدولي. وتعتز

إكوادور بكونها اتخذت قرارا سياديا في إجراء قانوني يحمي حقوق البشر أينما كانوا في العالم.

وبلدنا يشجع إصلاح منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف بإبداء القدوة وليس بمجرد الأقوال. كما أجرينا إصلاحا مؤسسيا غير مسبوق في بلدنا بالذات. وكانت النتائج مرضية إلى حد كبير، وبمستويات متميزة من حيث النمووالحد من الفقر. وأود أن أذكر بعض الأرقام فقط، حتى تكون لديكم فكرة واضحة عن إنجازاتنا.

وفي ظل حكومة ثورة المواطنين، جرى خفض معدل الفقر من ٧,٣٦ في المائة إلى ٣,٢٥ في المائة، وهو خفض يزيد على ١١ في المائة. وانخفض الفقر المفرط، أي الفقر المدقع، من نسبة ٥,١٦ في المائة إلى ٤,٩ في المائة. وخفضنا معامل جيني من ٥٥,٠ في المائة إلى ٤٧,٠ في المائة. وللمرة الأولى في قرني تاريخنا بوصفنا جمهورية انخفض معدل الفقر المدقع لسكان إكوادور إلى أدنى من ١٠ في المائة. وزادت الميزانية السنوية للتعليم الآن من ٨٥٨ مليون دولار بمعامل ١,٥، لتبلغ ٣٦٦,٤ بليون دولار. ولا يتعدى سداد الديون الخارجية نسبة ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين وصل إنفاقنا على الخدمات الاجتماعية العامة إلى نسبة ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتفق جميع الوكالات الدولية التي استعرضت أرقام اقتصادنا الكلي ودرجة الإنفاق الاجتماعي على أن التغييرات في بلدنا تؤدي إلى تحسن كبير في حياة مواطنينا. ولم نقنع بمجرد الأقوال، ولكن بدلا من ذلك تتجلى قصة نجاح بلدنا في إجراءات عملية ملموسة باعتبارها جزءا من خطة التنمية الوطنية، التي يشرف عليها ويديرها رئيس الجمهورية بنفسه، وهي تحدث تغييرا سريعا في بلدنا – وبدون العلل الاجتماعية الناجمة من وصفات المؤسسات المالية الدولية. وعلى العكس، فإن خطتنا نموذج تشاركي قائم على أساس التضامن.

ولم نتجاهل الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي نعتقد انه أساسي لإستراتيجيتنا الإنمائية، ما دام يستكمل مبادراتنا الوطنية، بما في ذلك خطتنا الوطنية للتنمية. وأقول باعتزاز إن دستور جمهورية إكوادور هو الدستور الأول في العالم الذي يعرف الأمن القانوني باعتباره حقا إنسانيا بحد ذاته، وتضمن احترامه وتطبيقه المباشر السلطات القضائية والإدارية والدستورية.

وبالرغم من ذلك، نرى أن التقدم الذي تحرزه إكوادور أو أي بلد آخر معرض للخطر إذا كان النظام الدولي، إما بسبب اللامبالاة العامة أو بسبب المصالح التي تتناقض مع الرفاه العالمي، يغذي عصرا جديدا للفوضى تسود فيه الإجراءات الانفرادية أو الصراعات الجغرافية السياسية. ولذلك السبب نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على ضرورة إعادة تأهيل وتنشيط النهج المتعدد الأطراف، ورفع مستوى الآليات الدولية وتعزيز القانون الدولي، بغية حماية السلام والأمن الدوليين وتهيئة بيئة صحية، وهي العناصر اللازمة لتحقيق التنمية والازدهار على نطاق العالم. ونريد أن نستخدم هذا المنبر لمناشدة المجتمع الدولي وممثلي جميع بلدان العالم المشاركة في إبداء العزم والشجاعة والإرادة السياسية للدفع قدما بإنشاء نظام دولي جديد – نظام جديد في كونه أكثر عدلا وأكثر انفتاحا وأكثر مشاركة وأكثر ديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فام كوانغ فينه، نائب وزير خارجة فييت نام.

السيد فام كوتنغ فينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد فييت نام، أعرب عن تهاني الحارة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأنا على ثقة بأن هذه الدورة، في ظل قيادتكم، ستكلل بالنجاح. وأقدر الأعمال الممتازة التي أنجزها الأمين

العام وأشيد بنتائج الدورة السادسة والستين التي تولى رئاستها السيد ناصر عبد العزيز النصر.

وفي البداية، نود أن نشيد بالموضوع المقترح للمناقشة العامة هذا العام، ” تشجيع وتعزيز سيادة القانون في صون السلام والأمن الدوليين“. ويكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة في العالم اليوم، في حين يستمر عدم الاستقرار والنزاعات في مناطق عديدة، لا سيما في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ولا يزال قائما الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي الذي استمر لعقود وهو يتطلب إيجاد حل مرض له، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تعيش في سلام مع دولة إسرائيل. وما زال يتعين إحراز تقدم في نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي، في حين تستمر زيادة خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل, وتبرز تطورات معقدة وجديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي منطقة تنمو بدرجة كبيرة وهامة في المنطقة.

ونعتقد أن نجاح هذه الدورة للجمعية العامة سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف الأولي للأمم المتحدة، وهو صون السلام والأمن العالميين. ووفقا لذلك، علينا زيادة التمسك بالقانون الدولي وتعزيز الامتثال له. ويجب على الدول أن تلتزم التزاما قويا بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وعدم استخدام القوة، فضلا عن احترام الاستقلال الوطني للدول وسيادتها وسلامة أراضيها. وعلينا تعزيز الحوار واستخدام الوسائل السلمية في تسوية النزاعات، وبخاصة اللجوء إلى المنظمات الدولية والإقليمية والآليات القانونية الدولية. ويجب ألا نقبل فرض جزاءات مثل الجزاءات المفروضة على كوبا، التي طالبت الجمعية برفعها مرارا وتكرارا.

ويشكل القانون الدولي إبداعا فكريا للعالم المتحضر، وعلى جميع الدول احترامه والتقيد به بحسن نية. وإذا تم إنفاذ القانون الدولي، سيتقلص خطر النزاع إلى أدنى حد وسيكون السلام المستدام مؤمنا بصورة أفضل.

ولذلك تشيد فييت نام بالنتائج الهامة للاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي المعقود مؤخرا (القرار ١/٦٧)، الذي أكد مجددا على أن سيادة القانون أمر أساسي للحوار السياسي والتعاون فيما بين الدول وقاعدة صلبة لا غنى عنها لبناء عالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا. ويشكل الامتثال للقانون الدولي مبدأ أساسيا يوجه سياسات وأعمال كل الدول، فضلا عن المساعي المشتركة للمجتمع الدولي.

وحينما نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ في أواخر هذا العام، ينبغي أيضا أن نؤكد مجددا على التزاماتنا القوية نحو ذلك الدستور للبحار وامتثالنا له، وهو يسهم في صون السلام والاستقرار والأمن البحري والسلامة والتعاون.

ولا تزال الأمم المتحدة تضطلع بدور لا غنى عنه، أوكله إليها المجتمع الدولي، في صون السلام والأمن الدوليين. وتشيد فييت نام بالأعمال التي أنجزتها الأمم المتحدة، لا سيما في المساعدة على تسوية المنازعات والصراعات الإقليمية بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال تعزيز استخدام عمليات حفظ السلام. ونتوقع من المنظمة أن تواصل الاستفادة بصورة أكبر من تجربتها في ذلك المجال وتعزيز ثقافة للسلام والحوار بغية تسوية النزاعات المستمرة بصورة أفضل ومنع اندلاع نزاعات جديدة.

وعلى الأمم المتحدة زيادة جهودها في مجال نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، مع تعزيز التعاون الدولي وضمان حق الدول في استخدام التكنولوجيا ذات الصلة للأغراض السلمية. ولا بد

من تنشيط وتعزيز منتديات التفاوض المتعددة الأطراف في هذا المجال، لا سيما مؤتمر نزع السلاح.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن نقر بالدور الهام بشكل متزايد الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية. ففي شرق آسيا، لا تزال رابطة أمم جنوب شرق آسيا تضطلع بدور محوري في الهياكل الإقليمية وتساعد على تعزيز السلام والاستقرار والأمن في المنطقة، بما في ذلك الأمن البحري في بحر الصين الجنوبي. وتؤيد فييت نام تأييدا تام بيان الرابطة للمبادئ ذا النقاط الست بشأن بحر الصين الجنوبي، الذي يؤكد مجددا أيضا على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية واحترام القانون الدولي، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي والتوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب بشأن مدونة للسلوك.

وتحقيق السلام شرط أساسي للتنمية. ومع ذلك، فإن التنمية المستدامة، بما في ذلك وضع نهاية للفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية والقضاء على عدم المساواة في العلاقات الدولية، هي التي تساعد على حل الأسباب الجذرية للصراعات وإرساء الأساس لسلام مستدام.

واليوم، لا يزال الاقتصاد العالمي في وضع صعب. فجولة الدوحة الإنمائية لم تحقق تقدما حتى الآن، فيما تستمر الحمائية و لم يتسن بعد التغلب على أوجه القصور في النظم الاقتصادية والمالية الدولية. ونتيجة لذلك، لا تزال بلدان كثيرة، لا سيما البلدان النامية، تواجه صعوبات كبيرة في تنميتها، بما في ذلك في المساعي الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، من الضروري أن نؤكد من جديد التزامنا السياسي القوي بضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية الخضراء والمستدامة الشاملة للجميع والتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

ويتعين على الأمم المتحدة تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية وأخذ زمام المبادرة في عملية شاملة للجميع لصياغة خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بتعهدها بزيادة المساعدة الإنمائية ودعم البلدان النامية في بناء القدرات.

في هذا العام، تحتفل فييت نام بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. وطوال هذه الفترة، كانت فييت نام باستمرار عضوا فاعلا ومسؤولا في المنظمة، حيث تسعى جاهدة من أجل تحقيق السلام والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والازدهار لجميع الدول. وتعمل فييت نام، استنادا إلى ما حققته من إصلاحات وإنجازات هامة على مدار ٢٥ عاما، من أجل وضع نموذج للنمو يربط التنمية الاقتصادية بكل من التقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

وفي مواجهة الصعوبات الاقتصادية العالمية الأخيرة، اتخذت فييت نام خطوات للحفاظ بفعالية على استقرار الاقتصاد الكلي وضمان الأمن الاجتماعي. وتواصل فييت نام تعزيز سيادة القانون وبناء دولة للشعب بمعرفة الشعب ومن أجل الشعب، تركز على الناس وتعزز ملكيتهم وحقوقهم في جميع المجالات.

وبانتهاج سياسة التكامل الدولي الاستباقي، لا تزال فييت نام تسهم بنشاط في عمل الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة عدم الانحياز والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وغيرها. كما نسهم على نحو بناء في المساعي المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية مثل الأمن النووي؛ ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ والتنمية المستدامة وتغير المناخ؛ والأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تنفذ فييت نام مبادرة الأمم المتحدة لتوحيد الأداء وتحقق نتائج إيجابية بهذا الخصوص. وقد قدمت فييت نام، تعزيزا لإسهامها في عمل الأمم المتحدة، ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ ونحن نتطلع إلى دعم الجمعية.

ما فتئت فييت نام تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز دور وفعالية الأمم المتحدة لتمكين المنظمة من أن تصبح المركز الحقيقي لتنسيق جهود الدول الرامية إلى تحقيق الأهداف المشتركة المنصوص عليها في ميثاقها. ولذلك، ندعم استمرار الإصلاح في الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التداولية الأكثر تمثيلا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.